

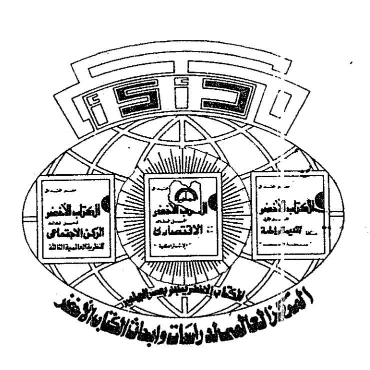
منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

«إن الغاية النهائية للحياة هي أن يكون الانسان حراً سعيداً ..
تلك هي الرسالة التي يحملها الكتاب الأخضر إلى شعوب الأرض» .

التنمية والإدارة
في المجتمع الجماهيري

الطبعة الثانية

1989/1/1



رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية
453 / 1988 م

المقدمة

اسهاماً من المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر في تنشئة الجيل الجماهيري الجديد مزودا بثقافة جماهيرية جديدة نابعة من فكر النظرية العالمية الثالثة ثقافة تتناسب مع عقولهم وتتفتح بها مواهبهم وترفع من وتيرة هممهم نحو مستقبل أفضل يحقق لدولة الجماهير القدرات الابداعية الخلاقة التي ترسي دعائم المجتمع الجماهيري الجديد هذا المجتمع الذي اهتدى بالنظرية العالمية الثالثة واتخذ منها منهجا علميا صحيحا قادرا على خلق الانسان الجديد النموذجي ..

«فانه يقدم هذا الكتاب : التنمية والادارة في المجتمع الجماهيري» .

ويتصدر الكتاب الباب الأول وموضوعه : «الجماهيرية .. فكر وتطبيق» ، وهو مدخل خاص بالجماهيرية العربية الليبية

الشعبية الاشتراكية العظمى ، باعتبارها أول جماهيرية ظهرت في التاريخ منهية بذلك والى الابد عصر الجمهوريات البالية .

أما الأبواب الأخرى فقد تناول الباب الثاني منه موضوع «الادارة» سواء أكانت ادارة لجان شعبية أم ادارة منظمات . كما تناول الباب الثالث موضوع «التنمية والتطور الاجتماعي» .

أما الباب الرابع الأخير فيبحث في أساليب التخطيط الجماهيري ويبين أوجه الخلاف بينها وبين أساليب التخطيط في النظام الرأسمالي والنظام الماركسي .

وحيث أن أية أمة من الأمم لا تستطيع أن ترسي دعائم الحق في ربوع الأرض ما لم يكن لها من القدرة الفكرية أو المعنوية ما يجعلها جديرة بالحياة توقظ بهذا الفكر النائمين وتشحذ همم الخاملين والقاعدين وتدفعهم للتدبر في هذا الملكوت الذي حوى كل شيء . إن أمة العرب في ماضيها وحاضرها قد أعطت الكثير على طريق البناء والتجديد مما لفتت انتباه وأنظار الأمم الأخرى وجعلتها تستقي من منهلها هذا الابداع العظيم وتأخذ منها تلك الحضارة العظيمة .

واليوم وقد قررت الجماهير تبنيها للنظرية العالمية الثالثة فانها تتولى هذه المهمة مرة أخرى بعد سبات عميق دام قروناً لتضع للأجيال الحاضرة والقادمة منهجا تعليميا يرتقي بها ويعيد للأمة مجدها وعزها ، يحمل مشعلها الجيل الثوري الجديد الذي يبشر بعصر الجماهير .. عصر التحرر والانعتاق .

«المركز العالمي لدراسات وأبحاث»
الكتاب الأخضر

المحتويات

الباب الأول

الجماهيرية
فكر .. وتطبيق

محمد حسين عقيل

الجماهيرية :

اصطلاح سياسى واقتصادى واجتماعى جديد ظهر لاول مرة في وثيقة « اعلان عن قيام سلطة الشعب » صدر عن مؤتمر الشعب العام في القاهرة بمدينة سبها في 2 مارس 1977م وقيام أول جماهيرية في التاريخ وبداية عصر الجماهير .

وهو يعنى بالمفهوم السياسى ان تكون السلطة بيد الشعب يمارسها من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية . واذا كانت السلطة تشريعاً فالتشريع هو مقررات المؤتمرات الشعبية الأساسية واذا كانت السلطة هي تقرر أمور البلد فان الجماهير هي التي تقررها وهي التي تراقب تنفيذها .

ويعنى بالمفهوم الاقتصادى ان تكون الثروة بيد الشعب يمتلكها من خلال نظام اشتراكى جديد يعتمد على :

(أ) ثروة المجتمع ملك لكل افراده والارض ليست ملكا لأحد .

(ب) المشاركة في الانتاج .

(ج) تحرير حاجات الانسان .

(د) غاية الانتاج هي اشباع الحاجات .

(هـ) عدم مشروعية الادخار الزائد عن الحاجة .

ويعنى بالمفهوم الاجتماعى ان المجتمع السليم هو الذى يبنى بناء سليما وتكون فيه :

- الأسرة هى الدعامة الأولى .

- العامل الدينى والتكوين السياسى منسجمان مع العامل الاجتماعى « القومى » .

- المعرفة والفن والرياضة للجميع .

فعصر الجماهير معناه كل شىء بيد الشعب فالجماهيرية هى دولة الجماهير .

معالم الجماهيرية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية *

تقع الجماهيرية بين خطي طول 9°50′ — 25° شرقاً وبين دائرتي عرض 18°45′ — 33° شمالاً . يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط حيث يبلغ طول ساحلها عليه 1900 كلم. تجاورها تونس من الشمال الغربي، والجزائر من الغرب، والنيجر وتشاد من الجنوب، والسودان من الجنوب الشرقي، ومصر من الشرق.

تبلغ مساحتها 1,775,500 كلم مربع تقريبا ، وتضم السهول والتلال المرتفعة والصحارى التى تتوسطها الواحات . مناخها ني الشمال معتدل ، مناخ البحر الابيض المتوسط ، وفي الجنوب ترتفع الحرارة في فصل الصيف .

---

* محاضرة القيت يوم 15 نوفمبر 1983 ضمن برنامج الاسبوع الثقافى في جامعة سلامنكا فى اسبانيا .

نبذة تاريخية

يبلغ عدد سكان الجماهيرية حوالى 3,506,700 نسمة وهم ينحدرون من الاصل العربي .

تعرّضت ليبيا خلال مراحل تاريخها الى العديد من الغزوات من قبل الاغريق والرومان والوندال والعثمانيين ، وكان آخرها الغزو الايطالى الفاشيستى .

منذ القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن العشرين كانت ليبيا تتبع الامبراطورية العثمانية . وفي عام 1911 بدأ الغزو الايطالى الفاشيستى لها ، وقد واجه الشعب العربي الليبي هذا الغزو بمقاومة بطولية مستميتة ، خاض خلالها معارك طاحنة على الاراضى الليبية بلغ عددها المئات ، استشهد فيها ما يزيد على 700 ألف مواطن ومواطنة . ونتيجة لهذه المقاومة لم يتمكن الطليان من احتلال ليبيا الا بعد عام 1933 ، أى بعد عشرين سنة من بدء الغزو واستشهاد شيخ الشهداء البطل عمر المختار . وعلى الرغم من التفاوت الكبير في الاسلحة والعتاد ، فايطاليا غزت

ليبيا بجيش جرّار مدعّم بأساطيل بحرية وجوية ، بينما كان الشعب العربي الليبي شبه أعزل إلا من سلاح الايمان في مواجهة الغزو الفاشيستى ... وهو السلاح الذى حقّق به النصر في النهاية .

لقد واجه شعبنا حرب إبادة لم يشهد لها التاريخ مثيلا . فقد أقام الفاشيستيون الطليان المشانق للاحرار والمجاهدين ، وزجّوا في المعتقلات الجماعية الآلاف من المواطنين ... ثم عمدوا الى القتل الجماعى اسلوبا في محاولة لقتل روح الثورة والجهاد في نفوس الليبيين . وما زال الشعب الليبى يعاني من مخلفات هذا الغزو . فالكثير من المواطنين بالاضافة الى فقدانهم لأهلهم وذويهم ومواشيهم ، يتعرضون الى الآن لاخطار القنابل التى تركها الغزاة وراءهم ... فالالغام تملأ الأرض الليبية وتسبب أضرارا جسيمة في البشر والمواشى وتعيق التنمية التى يعمل الشعب العربي الليبى على تنفيذها ليحقق التقدم والازدهار فوق أرضه .

ومن ثم كان من حق الشعب العربي الليبي مطالبة ايطاليا بالتعويض عن الاضرار التى لحقت به وما زالت ، وعلى الشعب الايطالى وحكومته أن يستجيبا لهذا الطلب ، وبذلك نقر سويا سابقة تتسم بالانسانية وتنصف الضحية، ونضع معا قاعدة في القانون الدولى تردع المعتدى – أى معتد – وتعاقبه .

لقد أيّدت شعوب العالم ممثلة في الجمعية العامة للامم المتحدة حقنا في المطالبة بالتعويض . وسبق أن قام الشعب الالماني بدفع تعويضات وما زال يدفع للآن . إنّ العلاقات الحالية بين الشعب العربي الليبى والشعب الايطالى والحكومة الايطالية هى علاقات طيبة .. فهم يتفهمون موقفنا في المطالبة بحقنا . ولسوف تتطوَّر العلاقات بين شعبين يطلان على البحر الابيض المتوسط ، فهناك امكانيات كبيرة أمامنا للسير في هذه العلاقات بما يخدم مصلحة الشعبين .

في عام 1942م . أثناء الحرب العالمية الثانية احتل البريطانيون شمال ليبيا ودخلت فرنسا للجنوب .

وفي عام 1951 م . قررت الامم المتحدة إعطاء ليبيا استقلالها ، ولكنه كان استقلالا اسمياً حيث بقيت القوات الاجنبية البريطانية والامريكية فوق الارض الليبية وبقى الطليان الفاشيست يحتلون الارض .

وفي الفاتح من سبتمبر عام 1969 م . تفجرت ثورة الشعب العربي الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي، فسقطت الملكية وقامت الجمهورية العربية الليبية . إنَّ الثورة الشعبية التى فجّرها **معمر القذافي** لم تقف أهدافها عند الاطاحة بالنظام الملكى العميل ، بل تعدَّت ذلك الى بناء مجتمع العدل والرفاهية والمساواة . ولأنَّ معمر القذافي لم يكن يستهدف السلطة لنفسه ، فقد رسخ قواعدها للشعب ، ولأنّه مفكر جماهيرى ، فقد كان هدفه أن تنطلق الجماهير الشعبية لتمارس حكم نفسها بنفسها دونما وساطة أو تمثيل ، وأن تمتلك سلطتها وثروتها وسلاحها .

وهكذا عملت الثورة على تحرير الوطن والمواطن من كافة اشكال التبعية الاجنبية وكل انواع الاستغلال

والاستعباد ، فأجلت القواعد الأجنبية البريطانية في 28 مارس 1970 م ، والامريكية في 11 يونيو 1970 م . وبقايا الطليان في 7 اكتوبر 1970 م . أى في فترة أقل من ستة أشهر من عمرها تمكنت الثورة من طرد القواعد الاجنبية برمتها عن الاراضى العربية الليبية .

وهكذا مهدت الطريق امام الثورة الشعبية التى انطلقت عام 1973 م . ليمتلك الشعب من خلالها السلطة ويقيم أول جماهيرية في التاريخ الانساني وذلك في 2 مارس 1977 م . وبقيام سلطة الشعب اصبح الاسم الرسمى لليبيا : **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية (1)** ، والسلطة فيها للشعب .. ولا سلطة لسواه ، يمارسها من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية المهنية ومؤتمر الشعب العام .. مستهدفا بها تحقيق الوحدة العربية وبناء نظام اشتراكى جديد يضمن حرية الانسان في كل زمان ومكان .

(1) السجل القومى ، المجلد السنوى الثامن ص 474 .

أداة الحكم في الجماهيرية

عانت الشعوب وما تزال تعاني من جرّاء الصراع المدمّر على السلطة . وعلى الرغم من أنّ المشرعين والمفكرين والفلاسفة قد اجمعوا على ان الديمقراطية تعني حكم الشعب نفسه بنفسه ، فقد زيفت الديمقراطية وسلبت الارادة الشعبية وحكمت الشعوب من قبل الفرد الحاكم — الدكتاتور ، الامبراطور أو الملك ، أو من خلال المجالس والاحزاب السياسية . حدث ذلك كله وما يزال بسبب عجز المفكرين والفلاسفة عن الوصول الى الشكل التنظيمي الذى يمكّن الشعب من حكم نفسه بنفسه ... الى ان اهتدى **المفكر معمر القذافي** ، برؤيته الثاقبة ، الى الحل الوحيد لهذه المعضلة — معضلة أداة الحكم التي تواجه الجماعات البشرية .

إنّ فكر **معمر القذافي** هو نتاج للفكر الانساني ، جاء يوضح بالدليل الساطع والبرهان القاطع أن كافة الأنظمة السياسية في العالم لا تحقق الديمقراطية ، وأن الديمقراطية في تلك الانظمة هى عبارة عن قناع تزييف ... فبإسمها

تداس العدالة ويسود الاستغلال وتضيع مصالح الشعب في خضم الصراع على السلطة بين الاحزاب والطوائف والافراد، وأن الديمقراطية الحقيقية هى الديمقراطية المباشرة حيث لا نيابة فيها ولا تمثيل ، بل الشعب كله هو أداة الحكم ويمارس سلطته عن طريق :

المؤتمرات الشعبية الاساسية .

اللجان الشعبية .

المؤتمرات الشعبية المهنية : طلاب ، حرفيون ، منتجون .

مؤتمر الشعب العام .

كيف يمارس الشعب السلطة ؟

يمارس الشعب العربي الليبي سلطته من خلال تواجد الشعب كله في مؤتمرات شعبية أساسية وفقا لمكان الاقامة ، بحيث يصبح كل مواطن عضوا في المؤتمر الشعبي الاساسى الذى يقيم في نطاقه . ومن خلال المؤتمرات الشعبية الاساسية يتمكّن كل مواطن من ممارسة سلطته وحقه في ابداء رأيه

ومناقشة السياسة الخارجية والداخلية للشعب، وتقريرها والاسهام في رسم الخطط والميزانيات وقضايا الحرب والسلام والمعاهدات ... الخ . فلم يعد هناك أحد ينوب عن أحد في مثل هذه القضايا ، فالشعب كله هو الذى يمارسها من خلال تواجد افراده في المؤتمرات الشعبية الاساسية التى لها دون غيرها سلطة اتخاذ القرار والتشريع والرقابة والتوجيه، فهى صاحبة السلطة ولا سلطة لسواها . وهى التى تصوغ قرارت المؤتمرات الشعبية في مؤتمر الشعب العام الذى تلتقى فيه أمانات المؤتمرات الشعبية الاساسية والمؤتمرات الشعبية غير الأساسية واللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية المهنية .

كيف تنفذ قرارات المؤتمرات الشعبية ؟

تتولى اللجان الشعبية التى يتم اختيارها مباشرة عن طريق التصعيد المباشر من قبل جماهير المؤتمرات الشعبية تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية ، وهذه اللجان هى التى تحلُّ محل الادارة الحكومية التقليدية ، وهى المسؤولة أمام

المؤتمرات الشعبية الاساسية عن تنفيذ ما تقرره تلك المؤتمرات . فالشعب هو الرقيب على نفسه في سلطة الشعب .

وهكذا بفضل الثورة التى تعتمد **النظرية العالمية الثالثة** أساسا في تنظيم المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، تمكن الشعب العربي الليبي من امتلاك سلطته وثروته وسلاحه وتحقيق حريته كاملة دون وساطة أو نيابة أو تمثيل .

التنمية في الجماهيرية

كان الاقتصاد في ليبيا قبل الثورة يعتمد أساسا على الزراعة ، ونتيجة لما خلّفته فترة الاستعمار الذى توالى عليها ، كانت ليبيا من أفقر دول العالم . وبعد اكتشاف النفط في عام 1959 م تطوّر الدخل القومى العام من 163 مليون دينار في بداية الستينات الى 909 مليون دينار في نهايتها ، غير أنّ معظم هذا الارتفاع في الدخل كان من نصيب الاسرة المالكة والاسر العميلة لها والشركات الاجنبية .

وقد عملت **ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة** منذ قيامها في سبتمبر 1969 م على اعادة هذا الحق لأصحابه ، للشعب الليبي المالك الحقيقي لهذه الثروة ، فأممت المصارف وشركات التأمين ... وقادت ثورة النفط في العالم التي تستهدف سيطرة الدول على ثرواتها لتستكمل حريتها ، ووفرت **ثورة الفاتح** الخدمات العامة للمواطن ، وبدأت في تنفيذ الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، فكانت الخطة الثلاثية 73ـ75 ، والخطة الخمسية الاولى 76ـ80 ، والخطة الخمسية الثانية 81ـ85 ، وقد استهدفت وضع قاعدة اقتصادية للاقتصاد الوطني ، توفّر للمواطن الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات . وتمّ بناء قاعدة اقتصادية لا تعتمد على موارد النفط فقط ، بل على مصادر متنوعة وأسس سليمة ، فشيدت المصانع واقيمت المزارع ، ووفرت المساكن ... وقد نجحت **الثورة** بفضل التخطيط الواعي والاسس الاقتصادية التي تستند على **النظرية العالمية الثالثة** في تنفيذ كل الخطط ، فكوّنت بذلك قاعدة للصناعات

التحويلية والمشاريع الانتاجية التى تضمنتها الخطة الخمسية 81_1985 م . والتى رصد لها ما يزيد على 18000 مليون دينار أى أكثر من 56000 مليون دولار .

الزراعة

تشهد الجماهيرية حاليا ثورة زراعية تستهدف قهر الصحراء وتحويلها الى أرض زراعية خضراء تشتمل على زراعة الحبوب والمراعى والغابات وغيرها . وقد بلغت المصروفات على الزراعة عـــام 1980 م 3474 مليون دينار ، وبلغت مساحة الأراضى المستصلحة 999349 هكتار ، وستصل فى نهاية الخطة الخمسية 81_85 م الى مـــا يزيد على 1178672 هكتار . وتبعا لذلك ، فقد شيِّدت المساكن الزراعية بحيث لم يعد مزارع واحد دون سكن لائق يوفِّر له اسباب الحياة الكريمة والراحة والسعادة ، وكذلك شُقّت آلاف الكيلومترات من الطرق المعبّدة التى تربط اجزاء الجماهيرية ببعضها .

أهم المحاصيل الزراعية

تنتج الزراعة في الجماهيرية معظم مايحتاج اليه الشعب لغذائه ، وأهم المحاصيل : القمح ، الشعير ، الزيتون ، الحمضيات ، اللوزيات ، الطماطم ، التمور ، العنب ، البطاطس والبصل .

هذا وقد أولت خطط التنمية اهتماما كبيرا بالانتاج الحيواني الذى يتكوَّن من لحوم البقر والضأن والماعز والابل والدجاج ، والجلود ومنتجات الالبان ومشتقاتها . وقد تطوّر صيد الاسماك ، إذ وصلت كميته حوالى 6000 طن عام 1980م .

النهر الصناعى العظيم

هــذا المشروع قد يُعتبر معجزة القرن العشرين في مجال الرى واستصلاح الاراضى .

وقد أقرته المؤتمرات الشعبية الأساسية : **مؤتمر الشعب العام** في جلسة استثنائية خلال شهر سبتمبر 1983 م وهو يستهدف نقل المياه المتوفّرة في المناطق الجنوبية من

الجماهيرية إلى منطقة الساحل حيث التربة الصالحة للزراعة والكثافة السكانية الكبيرة. ويبلغ طول هذا النهر حوالى أربعة آلاف كيلومتر ، ويتم تنفيذه خلال عشر سنوات . وتنقل أنابيب النهر خمسة ملايين متر مكعب من الماء يوميا ، تستخدم للرى وللشرب ... حيث يمكن رى 185 ألف هكتار في فصلى الشتاء والربيع و 100 ألف هكتار في فصل الصيف . كما يمكن أن يربى عليها مليونا رأس من الغنم و نصف مليون رأس من البقر ، وتقدر كمية الحبوب التى يتوقع انتاجها بحوالى 750 ألف طن ، أى أنّ الانتاج سيفوق الاستهلاك الحالى للجماهيرية وهو 600 ألف طن .

الصناعة

عملا على بناء اقتصاد متعدد المصادر ، فقد أولت **ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة** عناية كبيرة بقطاع الصناعة من خلال خطط التنمية . فتمّ تشييد المئات من المصانع ، حتى أصبح يُفتتح في كل شهر تقريبا مصنع جديد ــ وأهم الصناعات هى : النسيج ، الجلود ، الاحذية ، الاطعمة

والمعلبات الغذائية ، الاسمنت ومواد البناء ، المعدات المعدنية والهندسية ، صناعات الاخشاب ، الصناعات البتروكيميائية والصناعات الثقيلة الأخرى مثل صناعة السيارات والآلات الزراعية وصناعة الحديد والصلب التى ستبلغ تكلفتها حوالى 2,300 مليون دولار . وقد ارتفع الانتاج الصناعى الى حوالى 17٪ في اوائل الثمانينات عمّا كان عليه في السابق .

التعليم في الجماهيرية

إيماناً من الثورة بأنّ التعليم حق لكل مواطن ومواطنة ، فقد عملت على توفير هذه الفرصة الحيوية أمام المواطنين ، فشيدت مئات المدارس ، الابتدائية والاعدادية والثانوية ، والجامعات وعشرات من المؤسسات التعليمية والاكاديمية والحرفية . وبلغ ما صرف على هذا القطاع خلال خطة التنمية 76ـ1980 م حوالى 520 مليون دينار . والتعليم الزامى حتّى المرحلة الاعدادية ، ومجاني حتّى الجامعى ، وهناك اربع جامعات في الجماهيرية تضم جميع التخصصات

الانسانية والفنية والعلمية . وقد ارتفع عدد الطلاب من 337 ألف طالب وطالبة عام 1969 م ، أى قبل الثورة الى 1,058,326 تلميذاً في عام 81ـ82 م ، وبلغ عدد المدرسين 67 000 مدرّس ومدرّسة .

هذا التخطيط الاجتماعى الشامل في الجماهيرية يستهدف بناء الانسان باعتباره أساس القوة والتقدم ، وهو الغاية والوسيلة ، ومن أجل هذا فان التغييرات الثورية في الجماهيرية عملت على تأمين جميع الخدمات بالمجان للمواطن ، فوفرت له الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والمسكن اللائق له ولاسرته ، وكذلك الغذاء بأسعار تقل كثيرا عن الاسعار في الأسواق العالمية ... وهكذا فان الجماهيرية تتيح فرص العمل والعيش الكريم والرفاهية لكل مواطن ، وهناك فرص عمل متزايدة لأبناء البلاد الشقيقة والصديقة :

النظام الاقتصادى الجديد

النظام الاقتصادى في الجماهيرية هو نظام اشتراكى

جديد يستند الى الركن الاقتصادى ، الفصل الثاني من **الكتاب الاخضر ـ النظرية العالمية الثالثة** . فالانسان المنتج في المجتمع الاشتراكي الجديد إما أن يعمل لنفسه ، وعائد انتاجه له ، وإما أن يعمل في مؤسسة اشتراكية يكون شريكا في إنتاجها وليس أجيرا ، وإما أن يقدم خدمة للمجتمع ، ويوفر المجتمع له حاجاته ، وإما أن يكون عاجزا فيكفل له المجتمع حياة كريمة تحت مظلة الضمان الاجتماعى. وملكية الحاجات الاساسية للانسان مثل المعاش والسكن والمركوب ، وكلها حاجات مقدسة ، أى أن هذه الحاجات لا بد من أن تتحرر من سيطرة الغير ، إذ « **في الحاجة تكمن الحرية** » (1) وفي الحرية تكمن السعادة .

لقد اختفت ظاهرة التجارة الحرة في الجماهيرية وتحوّلت الى تجارة شعبية . الشعب ينتج حاجاته أو يستوردها ويعرضها في أسواق عامة بسعر التكلفة ... وهكذا ينتفى الاستغلال والربح ، ويصبح الهدف من النشاط الاقتصادى والتجارى تحديدا هو توفير الحاجات بهدف الاشباع .

---

(1) الكتاب الاخضر ، ص 90 .

شركاء لا أجراء

ان العمال في الجماهيرية قد سيطروا على المؤسسات الانتاجية والصناعية من خلال **ثورة المنتجين** عام 1978 م ، وأصبحوا يديرون هذه المؤسسات وهم شركاء في انتاجها وليسوا أجراء كما هو الحال في النظام الرأسمالى والنظام الماركسى . فالمنتجون في المجتمع الجماهيرى وفي ظل النظام الاقتصادى الجديد لا يخضعون لسيطرة ربّ العمل سواء أكان فرداً ، أم مؤسسة خاصة أو حكومة .

والطلاب في الجماهيرية من خلال **ثورة الطلاب** في 7 ابريل 1976 م قد تمكنوا من المشاركة في ادارة مؤسساتهم التعليمية ادارة ذاتية ، واصبح الطلاب في الجماهيرية يسهمون بدور فعّال في التحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال مشاركتهم في المؤتمرات الشعبية، والطلاب في الجماهيرية هـم الوحيدون الذين لهم دور في مجتمعهم الجماهيرى ، بينما لا يمتلك هذا الحق الطلاب في بقية أنحاء العالم .

والشعب الليبي يعمل جاهدا لامتلاك سلاحه بعد أن امتلك سلطته وثروتـه . فـالشعب كلـه يتدرّب على السلاح من خلال تجييش الطلاب في المدارس والمؤسسات والمدن والقرى . وتمّ إعداده وتنظيمه في وحدات عسكرية بحيث ينتهى الجيش بمفهومه التقليدى ويحلّ محله الشعب المسلح لضمان واستمرار السلطة الشعبية . فالشعب المسلح غير قابل للهزيمة ...

العلاقات الخارجية

ترتبط الجماهيرية بعلاقات اقتصادية وسياسية مع معظم دول العالم . وشعب الجماهيرية جزء من أمة عربية واحدة ـ مزقها اعداؤها الاستعمار والصهيونية والرجعية » وهو يعمل من اجل تحريرهـا وتحقـيق وحدتها وبالتـالى فان علاقـاته الخـارجية مع شعـوب العالم تتأثر سلبا أو ايجابا بموقف تلك الشعوب والدول من قضايا الامة العربية . والجماهيرية تنتمى الى القارة الافريقية ، ومن هذا الانتمـاء فانها تولى علاقاتها مع الشعوب الافريقية

وشعوب العالم الثالث مكانة خاصة كما وأنها بحكم العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية ، تولى عناية خاصة لعلاقاتها مع الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط ... وامكانيات تطوير هذه العلاقات مع تلك الدول متاحة اذا ما أدركت حكوماتها أهمية العلاقات مع الجماهيرية بصفة خاصة ومع الشعب العربي بصفة عامة وعملت لمصالح شعوبها ، ونحن عندما نفرد الحكومات في تناولنا لموضوع علاقة الدول ببعضها ، فاننا ننطلق من فرضية مسلم بها وهى التفريق بين الحكومات والشعوب . وفي هذا المجال فان المفهوم الجماهيرى لتبادل العلاقات مع دول أخرى تكون أساسه الشعوب وليس الحكومات . ونحن نعلم أنّ الشعوب الاوروبية تدرك أهمية إقامة علاقات جيدة على شتى الاصعدة مع الأمة العربية وبشكل خاص الشعوب المطلة على البحر المتوسط التى ترتبط مع الأمة العربية بعلاقات تاريخية وفهم مشترك ومن ثم يجب تقويتها والعمل على ايجابيتها . فنحن سويا نشكل امتدادا جغرافيا لحوض البحر الابيض المتوسط الذى يشهد الآن صراعا للسيطرة عليه من

قبل الامبريالية الامريكية. إنّ هذا البحر يجب أن يكون بحيرة سلام لا تدخله أية اساطيل الا اساطيل الدول المطلة عليه ، تُستخدم في نقل المنتوجات الزراعية والصناعية بين دوله وتسهم في بناء حضارة انسانية يبتعد عنها شبح الحرب فيضمن بنو البشر مستقبلهم ومتابعة تقدمهم واضطراد نجاحهم في حلّ المشاكل التى تواجههم .

ان المحاولات الامبريالية لاستخدامه للاغراض العسكرية وملئه بحاملات الطائرات والصواريخ والقنابل الذرية المدمّرة للحياة يتطلب من الشعوب المطلة عليه تكثيف جهودها لجعله بحيرة سلام بينها ... فوجود مثل تلك الاساطيل الاستعمارية فيه يهدد حرية الانسان في منطقتنا ، وبالتالى الامن والسلام في العالم .

مناصرة قضايا الحرية

إنّ الشعب العربي الليبي قد اعلن في وثيقة **اعلان سلطة الشعب** عام 1977 م . وقوفه الى جانب قضايا التحرر في العالم ، وانه يؤمن بأن حرية الانسان واحدة وان على

الشعوب أن تناضل من اجل تحقيق الحرية للانسان والانعتاق من كل اشكال الاستغلال والاستعباد والتحكُم .

إنَّ الشعوب التى تناضل من أجل تعزيز تحرّرها الوطنى تواجه ضغوطا وحصارا من الامبريالية الامريكية ، فعلينا جميعا تقع مسؤولية مساندتها والأخذ بيدها للنهوض والتخلُّص من تبعية الاستعمار وربقته . إنَّ على شعوب العالم الثالث والشعوب الاوروبية أن تكثِّف جهودها لتوطيد العلاقات الانسانية فيما بينها بعيدا عن الهيمنة الامبريالية والغطرسة الاستعمارية .

إنَّ الامبريالية الامريكية تمارس الارهاب الدولى ضد الشعوب الصغيرة وشعوب العالم الثالث ، بل انها تمارس الارهاب ضد الشعوب الاوروبية من خلال قواعدها واساطيلها وصواريخها المدمِّرة ... ومن خلال الضغوط الاقتصادية والاحتكارية .

إنَّ امريكا تمارس الارهاب ضد الشعب النيكاراجوى وغيره من شعوب بحر الكاريبى ، وتمارس الارهاب ضد

الشعب الليبي عن طريق اساطيلها في البحر المتوسط ومحاولاتها المتكررة الدخول لخليج سرت ، مياه ليبيا الاقليمية المعترف بها دوليا .

إنّ الشعب الليبي لم يذهب الى امريكا باساطيله حتى تصفه امريكا بالارهاب وتمارس معه كل أنواع التهديد والحصار. إنّ امريكا هي التي جاءت الى البحر الابيض المتوسط بقصد ارهاب شعبنا والعمل على اخضاعه ... والشعب الليبي قرّر في مؤتمراته الشعبية بأنّه اذا ما حاولت امريكا الدخول عنوة الى خليج سرت فسيحوله الى خليج للدم والى مقبرة للطغاة المعتدين .

ان **الجماهيرية** ليست لها أطماع في امريكا ولا في غيرها ، وان شعبها شعب مسالم يؤمن ويطبّق **نظرية انسانية** تقدم حلولا للمشاكل التي تواجه الانسانية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية .. إنها **النظرية العالمية الثالثة** التي تبشر شعوب الارض بالثورة الشعبية لينعتق الانسان وتتحرر حاجاته ويمتلك ثروته وسلاحه وتعيش القوميات في سلام وتآخ فيما بينها ... عندما يقام النظام

الجماهيرى وتقام الجماهيريات في العالم بحيث ينسجم بناؤها السياسى مع بنائها القومى .

البناء التنظيمى لسلطة الشعب

« المؤتمرات الشعبية هى الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية » ، « وليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة ، وهى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .. » (1) ، فكيف يمكن تطبيق ذلك ؟

يجيب **الكتاب الأخضر** على هذا السؤال ، مبشرا الشعوب بالهداية الى طريق الديمقراطية المباشرة وفق نظام بديع وعملى فيقول :

* — يقسم الشعب الى مؤتمرات شعبية أساسية ويختار كل مؤتمر أمانة له .

* — تتكون من مجموع أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية مؤتمرات شعبية غير أساسية .

(1) الكتاب الاخضر ، الفصل الاول ، ص 45 ، 48 .

* — تختار جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً شعبية ادارية لتحل محل الادارة الحكومية .

واللجان الشعبية قد تتنوع في طبيعة تكوينها أو مجال عملها ، فهناك مثلا :

- لجان شعبية تقع اختصاصاتها في نطاق المؤتمر الشعبي الاساسى مثل اللجان الشعبية للمحلات ، واللجنة الشعبية للفرع البلدى .

- لجان شعبية تقع مسؤولياتها في نطاق أكثر من مؤتمر شعبي أساسى ، مثل اللجان النوعية للخدمات كالتعليم والصحة ... الخ . وتكون مسؤولة امام جميع المؤتمرات الشعبية الاساسية التى تقع في نطاق البلدية باعتبارها تقدم خدمة عامة لكل المواطنين في منطقتها .

- لجان شعبية عامة نوعية على مستوى الجماهيرية ، وتكون مسؤولة امام جميع المؤتمرات الشعبية الاساسية في الجماهيرية .

• اللجنة الشعبية العامة تكون مسؤولة عن تنفيذ القرارات التي تصيغها المؤتمرات الشعبية الاساسية في مؤتمر الشعب العام . وتنحصر مهام امانات المؤتمرات في متابعة تنفيذ القرارات . وتتم المراقبة الشعبية من قبل اعضاء المؤتمرات الشعبية الاساسية .

• اجهزة فنية تتابع التطبيق وتقدم التقارير الدورية للمؤتمرات الشعبية حول تنفيذ قراراتها وتوصياتها ... هذا بالاضافة الى دور اللجان الثورية في الرقابة الثورية والذي يتسم بطابع التحريض والترشيد للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية تأكيدا لسلطة الشعب وترسيخا لها .

4 ـ **المؤتمرات الشعبية المهنية** : المواطنون في مجتمع سلطة الشعب علاوة على عضويتهم في المؤتمرات الشعبية الاساسية ، ينتمون الى وظائف ومهن مختلفة يشكل أعضاء كل مهنة مؤتمرا شعبيا مهنيا خاصا بهم تناقش من خلاله قضايا المهنة وتختار المؤتمرات المهنية

أماناتها وتختار لجانها الشعبية التى تتولى تنفيذ مقرراتها المتعلقة بالمهنة أما القرارات المتعلقة بالسيادة فالسيادة للشعب يمارسها من خلال مؤتمراته الشعبية الأساسية .

يعتمد مبدأ تكوين المؤتمرات الشعبية الاساسية في الجماهيرية على أساس التقسيم الادارى الذى يراعى الوضع الجغرافي لتوزيع السكان ومساحة البلاد .

أما مبدأ تكوين المؤتمرات المهنية فيعتمد على تواجد اصحاب المهنة الذين يكونون المؤتمر الشعبى المهنى ... فالطلاب مثلا ، يكونون مؤتمرات طلابية في مدارسهم ، ومؤتمرا عاما على مستوى الجماهيرية ولجانا شعبية طلابية .

أما المؤتمرات الشعبية للمنتجين فتكون قاعدتها المؤسسة أو المصنع الذى يتواجد به منتجون يكونون جميعا مؤتمرا انتاجيا . هذا المؤتمر الانتاجى يختار لجنة شعبية لتنفيذ قراراته، وادارة المؤسسة أو المصنع ادارة ذاتية شعبية .

وهكذا بناء على هذا المبدأ السليم في تطبيق الديمقراطية المباشرة « **تصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان**

شعبية . هذه اللجان الشعبية مسؤولة امام المؤتمرات الشعبية الاساسية ... » (1) ، فالمؤتمرات الشعبية – وكل المواطنين أعضاء فيها – هى التى تملى السياسة وتراقب تنفيذها.

وبما أنّ التسلسل المنطقى والتطبيق العملى لا بد من أن يتمشى مع مبدأ **النظرية** ، وحيث أن المواطنين ينتمون وظيفيا أو مهنيا الى فئات مختلفة ، فمن الطبيعى إذن أن يشكل كل منهم مؤتمرا مهنيا خاصا بهم حسب المهنة التى يزاولونها ... علاوة على كونهم اعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية .

وهكذا فان كل ما تقرره وتوصى به المؤتمرات الشعبية يُصاغ في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذى يضم – كما أوضحنا – أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، وهو عبارة عن لجنة صياغة ، وله أمانة ادارية لحفظ اوراقه وادارة جلساته التى تُعقد سنويا .

---

(1) الكتاب الأخضر ، ص 48 .

وما تقرّره المؤتمرات الشعبية الاســاسية يبدأ تنفيذه من قِبل اللجان الشعبية ومراقبة المؤتمرات الشعبيةالأساسية.

وهكذا حسب الخطوات العملية التى تستخلص من مفهوم **النظرية** ، يتضح لنا بأن **النظرية العالمية الثالثة** يمكن تطبيقها في أى مجتمع مهما قل أو كثر عدد سكانه . اذ أنه يمكن بالفعل أن يجتمع مواطنو بلد ما في وقت واحد ، يناقشون قضايا واحدة ... فتصاغ آراؤهم وقــراراتهم في ملتقى عـــام ، ثم يبدأ التنفيذ مـــن قِبَل اللجان الشعبية وتحت مراقبة المؤتمرات الشعبية . وهكذا تقوم دولة الجماهير التي يمتلك الشعب فيها السلطة والثروة والسلاح ، وتختفى الحكومة بمفهومها التقليدى .

ومما تقدم يتضح بأن التمسُّك بقوالب تعتمد على طبقة أو قبيلة ـــ أو حزب ـــ أو فئة في المجتمع لحكمه وإدارة شؤونه ، هو اسلوب قد تجاوزه الفكر الانساني الذى يقدم طرحا جديدا يعتمد على مختلف فئات الجماهير الشعبية بشكل شمولى ومتساو ، وهذا هو الضمان الأكيد لتطبيق الديمقراطية الشعبية المباشرة واستمرارها .



الادارة بواسطة اللجان
أو الادارة الشعبية

الدكتور مسعود يحيى الباروني
كلية الاقتصاد والتجارة
قسم إدارة الأعمال / جامعة قاريونس

نتعرض في هذه المحاضرة إلى مفهوم الإدارة بواسطة اللجان في مجتمعنا الاشتراكي حيث نناقش ما يلي :

أولاً : أهداف المنظمات الحديثة في المجتمع الاشتراكي .

ثانياً : دور الادارة في تحقيق أهداف المنظمات (يقصد بالمنظمة أي جهود موجودة تهدف إلى تحقيق غاية أو هدف) .

ثالثاً : الاهتمام بالجانب الإنساني في العمل كأحد العناصر الأساسية لرفع الكفاءة الانتاجية بالمنظمة .

أ ـ النظريات التقليدية في فن الإدارة والافتراضات التي قامت عليها .

ب ـ النظريات الحديثة في الإدارة والافتراضات التي تقوم عليها .

رابعاً : كيف نرفع من كفاءة وفعالية الإدارة بواسطة اللجان (مقومات وأسس نجاح الإدارة الشعبية) .

أولاً : أهداف النظمات في المجتمع الاشتراكي :

نقصد بالمنظمة (خاصة «منظمات الأعمال») أي نظام لأنشطة إنسانية موجه لتحقيق هدف أو أهداف محددة ، فيمكن النظر إلى منظمة ما على انها تنظيم هيكل مركب في العلاقات ، السلطات ، أو أدوار الاتصالات ، النشاطات والعوامل الأخرى الموجودة عندما يعمل الأفراد مع بعض لتحقيق هدف أو أهداف . فالمنشأة ، أو الشركة ، أو المؤسسة ، أو الجمعية ، أو الجامعة ، أو المستشفى مثلاً ، كلها تعتبر منظمات تهدف إلى تحقيق غايات مثل إنتاج سلع أو تقديم خدمات .

١ ـ لا بد أن يكون لكل منظمة هدف أو أهداف متعددة ، إما أن تكون تقديم سلع ، أي انتاج سلع ، أو

تقديم خدمات يحتاجها المجتمع . فنجاح أو فشل منشأة أو شركة يقاس بمدى قدرتها على تزويد المجتمع بالسلع والخدمات المطلوبة بكفاءة وفعالية . بمعنى آخر ، إن بقاء المنشأة واستمرارها يعتمد على قدرتها على الانتاج أو تقديم الخدمات ، ونقصد بالفعالية مدى أو درجة تحقيق المنشأة للأهداف والغايات الموجودة أو المطلوب الحصول عليها .

ونقصد بالكفاءة أو الأسلوب الذي يحقق الأهداف بأقل تكلفة وأقل جهد وأقل وقت . وتقاس الكفاءة عادة بنسبة قيمة الموارد المستخدمة في الانتاج إلى قيمة المنتجات الناجمة من استخدام تلك الموارد ، أي الكفاءة = قيمة المنتجات / قيمة المواد الداخلة في الإنتاج .

٢ ـ المساهمة في حل المشاكل بالمجتمع ، كالبطالة ، أي إيجاد العمل لذوي العاهات ، إنشاء برامج تدريبية لذوي الكفاءات المنخفضة وغير القادرة على العمل ، المساهمة في الحد من تلوث البيئة سواء تلوّث الهواء أو المياه أو الطبيعة باختصار ، طالما ان المنظمة هي جزء من المجتمع ، خلقها المجتمع لأداء وظائف محددة ، فلا بد للمنظمة أن تساهم في

تطوير المجتمع سواء ثقافياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً . هذه النقطة أو الهدف قد يكون محور نقاش طويل .

٣ ـ أيضاً من الأهداف الأساسية للمنظمات هي النمو أو التطور والتكيف لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . فمثلاً التغير في الحاجات الاجتماعية ونظام الإنتاج والتسويق والتغير في النظام السياسي يجعل من الضروري على المنظمات أن تتكيف مع هذا التغير وإلا أصبح مصيرها الزوال ، وظهور منظمات بدلها لتحقيق أهداف المجتمع الجديد في ظل الظروف الجديدة .

٤ ـ من الأهداف الأساسية للمنظمات هي خدمة المنتجين أي العاملين بها . فلا بد أن تعمل المنظمات على تطوير العاملين وتقديم الخدمات المادية والمعنوية لهم بما يحقق لهم إشباع حاجاتهم داخل المنظمة وخارجها . فالفرد يعمل بالمنظمة لاشباع حاجاته المادية وغير المادية كما تعمل المنظمة لتحقيق أهدافها .

هذه الأهداف التي ذكرناها هي من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها المنظمات . في النظام الاقتصادي الرأسمالي

نجد أن الهدف الأساسي لمنظمات الأعمال ، مثل الشركات والمنشآت وبعض الجامعات ... الخ ، هو تحقيق أكبر ربح . والأهداف السابقة المذكورة تكون أهدافاً ثانوية أو وسيلة لتحقيق الهدف النهائي الطويل الأجل وهو تحقيق أكبر ربح .

أما في النظام الاقتصادي الاشتراكي نجد أن هدف الربح غير موجود وغير معترف بوجوده ولكن بقية الأهداف التي هي وسيلة في النظام الرأسمالي تصبح أهدافاً وغايات نهائية في النظام الاشتراكي .

ثانياً : دور الادارة في تحقيق أهداف المنظمات :

الجهاز المحرك للمنظمات من أجل تحقيق أهدافها الأساسية والفرعية ، هو الادارة بما تحتويه من مهارات وخبرات وكفاءات . فالادارة تستخدم الموارد المادية الطبيعية والموارد البشرية من أجل الوصول إلى الأهداف . بالنظر إلى الموارد المستخدمة بالمنظمة نجد أن العنصر البشري يعتبر أهم العناصر بالمنظمة ويتوقف عليه نجاح المنظمة في تحقيق

أهدافها .

وقد أظهرت أهمية العنصر الإنساني في المنظمات الحديثة إلى أن وصفت الادارة أو عرفت بأنها«إنجاز الأهداف بواسطة ، أو بالتعاون مع ، الأفراد ، وذلك باستخدام الموارد الطبيعية المتاحة للمنظمة» . وهناك من ينظر إلى الادارة على أنها مجموعة من العلاقات والاتصالات والتفاعلات بين الأفراد من أجل تحقيق هدف أو أكثر .

أيضاً يمكن تعريف الادارة من خلال معرفة الوظائف التي تقوم بها مثل التخطيط ، التنظيم ، التوظيف ، الاشراف

العملية الادارية

الموارد

الآلات
المواد الخام
المباني
الأدوات
المعلومات
القوى البشرية
السوق

تخطيط
توظيف
رقابة
الهدف أو الأهداف

تنظيم
توجيه وقيادة

السوق

والقيادة ، ثم الرقابة .

هذه الوظائف يطلق عليها وظائف الإدارة أو وظائف المدير . والشكل التالي يوضح دور الإدارة في استخدام الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف (١ : ٤) .

الادارة هي وظيفة قيادية تتكون من أنشطة رئيسية كالتخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه والرقابة على العمليات بالمنظمة من أجل تحقيق الأهداف العامة للمشروع .

لكن تحقيق أهداف المشروع أو المنظمة بكفاءة وفعالية يعتمد على كفاءة الادارة بها ، سواء الإدارة العامة للمشروع أو إدارة الوحدات المختلفة التي تتكون منها المنظمة . فكفاءة الإدارة تعتمد عليها كفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها ، وأيضاً يعتمد عليها المجتمع في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة ، فالنظام الاقتصادي في المجتمع يتكون من عدد كبير من الوحدات الإنتاجية ووحدات الخدمات ، وبالتالي فإن تقدم النظام الاقتصادي ونموه يعتمد على نجاح الوحدات الإنتاجية والخدمات بها ، وبالتالي فإن الإدارة

تعتبر من المحددات الرئيسية في تقدم الأمم وتطورها . لذلك فإننا نولي موضوع الكفاءة الإدارية جانباً كبيراً من الاهتمام في دراساتنا الجامعية والمعاهد التجارية ومعاهد التدريب المختلفة .

ثالثاً : الاهتمام بالجانب الانساني في المنظمات كأحد العناصر الأساسية لرفع الكفاءة الانتاجية

نتعرض إلى الحوافز المادية أو غير المادية كوسائل لرفع الكفاءة الانتاجية للعاملين بالمنظمات . يوجد في هذا المجال نظريات إدارية مختلفة مبنية على افتراضات مختلفة عن سلوك الإنسان وواقعه . ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى النظرية التقليدية ، والنظرية الحديثة للإدارة والتنظيم .

الادارة التقليدية وافتراضاتها

بنيت هذه النظرية على الفلسفة الادارية التي ترى إن

الإنسان يسعى في انتمائه إلى العمل لاشباع الحاجات المادية فقط ، أي ان الانسان في سعيه وراء العمل يهدف إلى الحصول على أجر نقدي أو عيني من أجل إشباع حاجته الفيزيولوجية . أيضاً تفترض النظرية التقليدية أن الإنسان بطبيعته لا يحب العمل «الإنسان كسول» ولا يعمل إلا بالتهديد والتوجيه وان الإنسان يحب أن يقاد ولا يريد أن يقود ولا يتحمل المسؤولية ... الخ . وبناء على هذه الافتراضات في ذلك الوقت ، بنيت عليها المفاهيم الإدارية التقليدية مثل القيادة الدكتاتورية والتأثير على الأفراد باستخدام معدلات الأجور المغرية أحياناً والمنخفضة أحياناً أخرى ، وأيضاً أساليب الإشراف . كان أسلوب الإشراف ضيقاً «أي الإشراف الدقيق والشديد» .

وبصفة عامة ، في ذلك الوقت تنظر الإدارة إلى العمال على انهم أداة من أدوات الإنتاج وما على العامل إلا أن ينفذ أوامر الإدارة دون نقاش ولا إبداء حتى الآراء (2 : 32 ــ 34) .

الإدارة منذ حركة العلاقات الإنسانية : منذ الثلاثينات :

منذ الثلاثينات لهذا القرن (1927 ـ 1933) ظهرت انتقادات لمفاهيم الإدارة التقليدية نتيجة الدراسات والبحوث في العلاقات الإنسانية بالمنظمات ودراسات السلوك الإنساني في العمل فظهرت على أثرها وجهات نظر وافتراضات جديدة عن الإنسان في العمل . ويرى أصحاب النظرية الجديدة ان النظرية التقليدية لا تمثل أو تعطي صورة حقيقية عن طبيعة الإنسان ، وان طبيعة الإنسان الحقيقية على النحو الآتي :

«الافتراضات» (3 : 47 ـ 48)

1 ـ الإنسان بطبيعته يحب العمل ويفضله عن الفراغ .

2 ـ الإنسان يتحمل المسؤولية ويسعى وراءها .

3 ـ الإنسان يطلب الحرية في العمل والتحرر من القيود ، ويفضّل أن يكون قائداً وليس تابعاً .

٤ ـ الإنسان لا يسعى لإشباع حاجاته المادية فقط وإنما يسعى إلى إشباع حاجات أخرى غير مادية ، فهو يسعى إلى

الإنتماء إلى الجماعة وإلى احترام الذات والابتكار والإبداع وكل ما يهدف إلى دفع مكانته وتقدمه . فهو لا يعيش على الخبز فقط وإنما يسعى إلى تنمية شخصيته وقدرته .

لذلك ترى هذه النظرية ان الفرد يأتي إلى العمل أو ينتمي إل العمل لدوافع أو رغبات يراد إشباعها . وبالتالي على الإدارة الجيدة أن تدرس وتفهم دوافع العاملين أو المنتجين ، حيث أن دوافع العاملين مختلفة . لكن ما هي هذه الدوافع أو الحاجات ؟

يوجد كثيرون تناولوا دراسة ومناقشة دوافع وحاجات الأفراد في العمل منهم مثلاً «ابراهام مازلو» Abraham MASLOW حيث يقترح ان الأفراد لهم من الحاجات ما يمكن ترتيبها في سلم الحاجات حسب قوة تأثيرها على سلوك الفرد . وتسمى هذه بنظرية الحاجات لـ «مازلو» وهي أكثر استخداماً في منظمات الأعمال . وقد قسّم «مازلو» الحاجات إلى خمس فئات أو مستويات لغرض التحليل والدراسة كالآتي (4 : 312 ـ 218) .

افتراضات تحليل «مازلو» (5 : 202) .

1 ـ شبكة الحاجات لدى معظم الناس هي شبكة معقدة إذ تحتوي على الكثير من الحاجات المختلفة المؤثرة على سلوك الأفراد في أي وقت .

2 ـ الحاجات في المستوى الأدنى للسلم يجب إشباعها (على العموم) قبل ظهور حاجات في مستوى أعلى في السلم لتصبح ذات دافع للسلوك .

3 توجد الكثير من الطرق لإشباع الحاجات في المستوى الأعلى للسلم أكثر مما توجد في المستويات الدنيا ، لأن الحاجات في المستوى الأعلى مثل تحقيق الذات واحترام الذات هي حاجات غير قابلة للإشباع ، فالإنسان دائماً يحتاج إلى المزيد لإشباع تلك الحاجات .

4 ـ الإفتراض الرابع والأساسي في تفسير السلوك هو ان الحاجات المشبعة لا تكون دافعاً للسلوك («في الحاجة تكمن الحرية») .

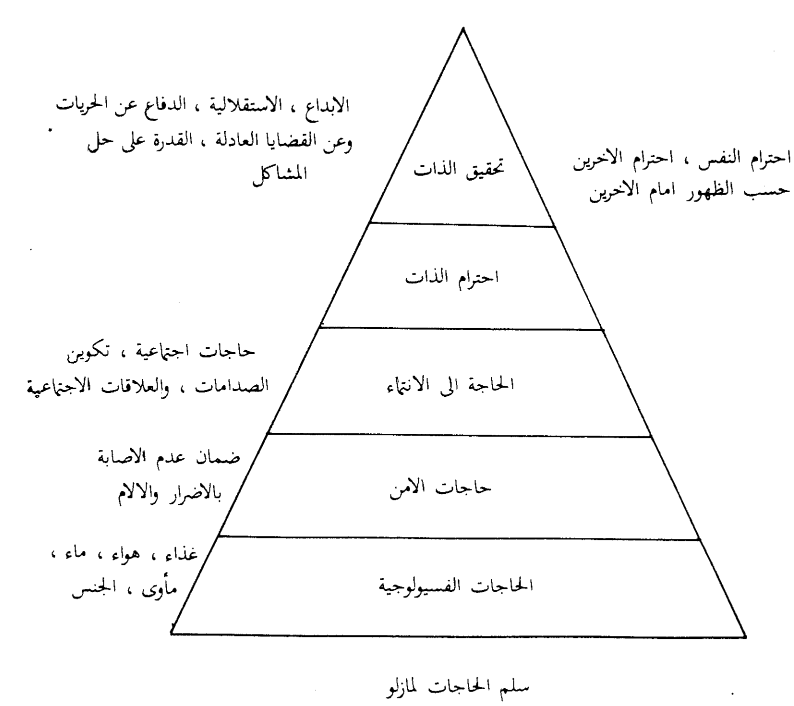
هذه الإفتراضات توجد لها انتقادات في الواقع خارج نطاق هذا البحث ، لكن المهم أن نفهم فحوى هذه النظرية وأهميتها في الإدارة ، فمثلاً على الإدارة الحديثة أن

تفهم دوافع وحاجات العاملين بها لكي يمكنها تحقيق العدالة والحصول على رضاهم حتى يمكنها رفع الكفاءة الإنتاجية للمنظمة . فالحاجات المادية يمكن إشباعها عن طريق الأجور والمرتبات ، أي بوضع معدّل عادل أو نظام عادل للأجور ، كما أن إشباع الحاجات غير المادية يمكن تحقيقها عن طريق خلق جو أو ظروف العمل الملائمة التي تمكّن الفرد من إشباع حاجاته الاجتماعية والنفسية وغيرها . كل ذلك يمكن النظر إليه على انه سياسات أو وسائل لتحقيق هدف وهو رفع الكفاءة الانتاجية للعاملين والمنظمة . **لكن هل هذا يكفي** ؟ هل العاملين أو المنتجين فعلاً وصلوا إلى تحقيق أو إشباع حاجاتهم المادية وغير المادية ؟

إن وسيلة إشباع الحاجات المادية وغير المادية إلى هذه المرحلة ما زالت في يد الإدارة أو في يد «من يتخذ القرارات الإدارية» ، وليست في يد المنتجين الذين هم أصحاب المصلحة الحقيقية في اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالإنتاج وتوزيعه . لذلك جاءت النظرية العالمية الثالثة بالمقولة **«شركاء لا أجراء»** (6 : 2 ـ 3) وان **«الاجراء مهما**

تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد» . وبالتالي ، فإن المحاولات الإدارية التقليدية التي انصبت على تحسين الأجور أو وضع حد أدنى للأجور أو المشاركة في الأرباح والضمان الاجتماعي أو المشاركة في اتخاذ القرارات في الإدارة العليا بمعنى إشراك العاملين في اتخاذ القرارات بإبداء آرائهم واقتراحاتهم : كل ذلك هي «**حلول تلفيقية وإصلاحية أقرب إلى الإحسان منها إلى الاعتراف بحق العاملين**» وبالتالي «**فإن الحل النهائي هو إلغاء الأجرة وتحرير الإنسان من عبوديتها**» والانتقال إلى المرحلة النهائية وهو **شركاء لا أجراء** ، أي مشاركة المنتجين في الإنتاج ، وان دخلهم اليومي أو الشهري أو السنوي يعتمد على كمية الإنتاج الذي يحققونه ، أي على مستوى كفاءتهم الإنتاجية . فهم شركاء في العمل والانتاج . هذه المقولة معروفة لديكم وكل منتج في الجماهيرية لا بد وأن يكون على علم وفهم بها .

الآن ننتقل إلى مفهوم اللجان الشعبية أو الإدارة بواسطة اللجان في منظمات الأعمال (في الشركات والمنشآت والجمعيات ... الخ) .



سلم الحاجات لمازلو

إن العاملين أو المنتجين بالشركة أو المنشأة «أو منظمة الأعمال» بصفة عامة أصبحوا شركاء في العمل والإنتاج ، طالما هم شركاء في العمل والإنتاج يصبح لهم الحق في إدارة هذا المصنع أو المنشأة .

السؤال الآن ، كيف يدير المنتجون المنشأة أو الشركة التي يعملون بها ؟ منشأة أو مصنع بها 1500 أو 1000 منتج مثلاً ، كيف يديرون هذه المنظمة ؟

لذلك من أجل تحقيق مفهوم الإدارة بواسطة المنتجين يقوم هؤلاء المنتجون بتصعيد أو اختيار عدد من المنتجين الذين تتوفر فيهم الثقة والكفاءة ليشكّلوا اللجنة الشعبية لتدبير أمور المنشأة من تخطيط وتنظيم وتوظيف وتوجيه ورقابة أي القيام بمهام إدارة المنشأة .

فالإدارة يمكن أن تعرف بأنها «عملية اتخاذ القرارات اللازمة لاستخدام الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة في المنظمة» وطالما أصحاب الحق في اتخاذ القرارات بالمنشأة هم المنتجون لذلك فإن اللجنة الشعبية هي التي لها الحق في إدارة المنشأة بالطريقة التي تحقق بها الأهداف

المحددة للمنظمة .

فاتخاذ القرارات بواسطة اللجان الشعبية المصعدة من قبل قاعدة المنتجين أو من قبل القاعدة الشعبية تعطي حافزاً لأعضاء اللجان والمنتجين لبذل المزيد من الجهد والإخلاص في العمل من أجل تحقيق أهداف المنشأة أو الشركة أو المؤسسة التي يعملون لها . أيضاً مشاركة العاملين في الإدارة من خلال اختيارهم وتصعيدهم للأشخاص الأكفاء الموثوق فيهم يعطي لهم الفرص الكبيرة لإشباع حاجاتهم الاجتماعية والنفسية بالإضافة إلى اشباع حاجاتهم المادية من خلال مشاركتهم في الإنتاج .

الإدارة التقليدية في الماضي تلجأ إلى مفهوم تفويض السلطة من الادارة العليا إلى العاملين في القاعدة لاتخاذ القرارات البسيطة في إطار السياسة المرسومة من الإدارة أو تلجأ الإدارة العليا إلى إنشاء صناديق الاقتراحات لإيهام العاملين بأن لهم صوت ولهم رأي في اتخاذ القرارات بالمنظمة ، لكن ذلك كان في الحقيقة مجرد إيهام وتدجيل على العمال والمنتجين ولإعطائهم صوت بأنهم ذوو أهمية حتى

يبذلوا المزيد من الجهد لزيادة إنتاجهم وحتى تزداد إيرادات وأرباح أرباب العمل .

أما في الإدارة الشعبية في المجتمع الجماهيري الإشتراكي ، فإن السلطة تنبع من قاعدة المنتجين في منظمات الأعمال أو من القاعدة الشعبية بالنسبة لإدارة الهيئات والمصالح العامة كالأمانات . وبالتالي فإن السلطة تفوض وتنساب من المنتجين إلى الإدارة .

رابعاً : كيف نرفع من كفاءة وفعالية الإدارة بواسطة اللجان

الإدارة بواسطة اللجان هي أسلوب جديد لإدارة المنظمات يختلف عن الأساليب التقليدية التي نجد فيها الادارة بما فيها من رئيس وأعضاء يعيّنون من جهات أو سلطات أعلى بالمنظمة .

أما في اللجان الشعبية فإن أعضاء اللجنة يصعدون من القاعدة «قاعدة المنتجين» . لذلك فإن نجاح أو فشل المنشأة

أو الشركة في أداء مهمتها يعتمد على كفاءة وقدرة أعضاء اللجنة الشعبية ، وأيضاً على أسلوب تطبيق مفهوم اللجان وكيفية ممارسة اللجان لاختصاصاتها بالوجه الصحيح .

لذلك يمكن أن نناقش المقومات والأسس الواجب مراعاتها في التطبيق لنجاح الإدارة بواسطة اللجان في أداء مهامها ، ومن هذه المقومات أو الأسس ، (توفير هذه المقومات ، وقد يحتاج إلى بعض الوقت لكن التفكير فيها من أجل تطبيقها يعتبر خطوة فعالة في تحقيق نجاح التجربة) :

أولاً : وجود نظام إداري سليم :

نقصد بذلك وجود هيكل تنظيم واضح تتحدد فيه المسؤوليات لكل وظيفة أو عمل بالمنشأة وكذلك حدود السلطات والقرارات التي يمكن اتخاذها من كل عضو بالمنظمة ، وكل عضو من أعضاء اللجان الشعبية ، وهذا ما يطلق عليه بوصف الوظائف . كل وظيفة بالمنشأة محدد لها الاختصاصات والمسؤوليات وحدود السلطة لكل من شغلها

بغض النظر عمن يشغلها .

إن استخدام اللجان الشعبية بالمنشآت والشركات مثلاً ، لا يعني الفوضى الإدارية ولا يعني عدم تحديد السلطة والمسؤولية ، وإنما الهدف هو تنفيذ الخطط والأهداف العامة المرسومة من قبل قاعدة المنتجين أو من المجتمع . وبالتالي يركز في عملية التنظيم على وجود نظام واضح ودقيق للسياسات واللوائح وقواعد السلوك في العمل ، وتكون هذه السياسات واللوائح مكتوبة ومعروفة لجميع الأعضاء العاملين بالمنظمة ، هذا لمنع التقييم الشخصي في العمل ، ومنع التحيز والمحاباة في اتخاذ القرارات وذلك من أجل تحقيق العدالة في المعاملة .

ثانياً : اختيار الأكفاء لعضوية اللجنة :

وهذه الكفاءة قد تكون فنية أو مهارة إنسانية أو مهارة فكرية أو استعداد نفسي أو خبرة طويلة في مجال التخصص الذي يعمل فيه . وتمس نشاط أو مهام اللجنة ، ومن أجل

اختيار وتصعيد الكفاءات المناسبة نحتاج إلى توعية وتثقيف قاعدة المنتجين بالدور الهام الذي يؤديه الاختيار السليم للأشخاص في تحقيق أهداف المنظمة . ولا نريد هنا أن يكون الاختيار والتصعيد مقصوراً على جماعة معينة من الأشخاص الذين تتوفر فيهم الكفاءات المطلوبة ولكن الهدف هو الحصول على تصعيد الأشخاص الذين يتوفر فيهم على الأقل الحد الأدنى من الكفاءات والخبرات اللازمة لأداء مهامهم على الوجه السليم ، وإلا يكون التصعيد مبنياً على أساس المعرفة الشخصية والصداقات أو المصالح الشخصية لفئة مسيطرة في المنظمة .

والجهة المسؤولة عن توعية وتثقيف المنتجين هي اللجان الثورية أو وجود هيئات أو مؤسسات متخصصة تابعة مثلاً لنقابة المنتجين أو أمانة الخدمة العامة أو أمانة الصناعات .. الخ حسب طبيعة نشاط المنشأة أو الشركة . وهذه الهيئات والمؤسسات قد تقوم أيضاً ببرامج تدريبية للأعضاء ، المعيدين لرفع كفاءاتهم الادارية اذا كانوا يحتاجون إلى ذلك .

ثالثاً : اختيار القيادة الكفأة للجنة الشعبية :

لا شك ان أمين اللجنة الشعبية له دور كبير في كيفية إدارة المنشأة والتأثير والقدرة على إقناع العاملين معه بالمنظمة لإنجاز الأهداف .

وبالتالي يجب أن تتوفر فيه صفة القيادة الإدارية الكفأة . فلا بد من وضع وصف للمؤهلات والخبرات الواجب توفرها في من يصعد كأمين للجنة الشعبية . هذه المواصفات تختلف حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به المنظمة (منشأة صناعية ، منشأة خدمات ، منشأة تسويق ... الخ) فالقائد الإداري يجب أن يكون مقتنعاً بمفهوم اللجان ومقتنعاً بأن القيادة الديموقراطية هي الأساس لنجاح المنظمات في تحقيق أهدافها .

رابعاً : معرفة الهدف من اللجان الشعبية :

يجب أن يعرف أعضاء اللجان الشعبية ان الهدف من

اللجان هو تحقيق أهداف المجتمع من خلال المنظمة التي يعملون بها . وان اللجان الشعبية هي وسيلة لتحقيق الديموقراطية الشعبية بالمنظمة . فتكوين اللجان ليس غاية في حد ذاته ، وانما وسيلة لتحقيق أهداف المجتمع بأسلوب اداري ديموقراطي .

خامساً : تحديد العدد الأمثل لأعضاء اللجنة الشعبية :

الإدارة بواسطة اللجان تتطلب تحديد حجم المنظمة والمستويات الإدارية وعدد الإدارات بها بحيث يكون عدد أعضاء اللجنة المصعدين عدداً مناسباً لحجم المنظمة وبحيث يمكن أن تدار جلساتها بكفاءة وفعالية ، وتستطيع اللجنة الوصول إلى قرارات إدارية سليمة دون ضياع الوقت والجهد . والعدد المناسب لأعضاء اللجنة قد يتراوح بين 7 و 20 حسب طبيعة عمل اللجنة وحجم المنشأة بالإضافة إلى عوامل أخرى . على العموم يجب ألا يكون عدد الأعضاء كبيراً جداً بحيث لا يتم النقاش في جلساتها

بالفوضى وضياع الوقت في مناقشات غير هادفة أو الوصول إلى حلول وسط نتيجة عدم الاتفاق ، أيضاً العدد الكبير يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشتت المسؤولية وبالتالي عدم الاهتمام بنتائج القرارات التي تتخذها اللجنة .

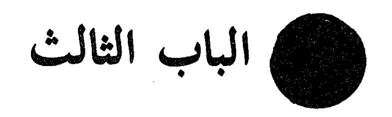
هذه النقاط بصورة عامة هي بعض المقومات أو الأسس الواجب مراعاتها في التطبيق العملي للجان الشعبية حتى يمكن تحقيق ونجاح التجربة في الأمد الطويل .

طبعاً يوجد الكثير من التوصيات والاقتراحات الواجب أخذها في الاعتبار في إدارة اللجان التي يمكن بها رفع كفاءة هذه اللجان منها :

1 ـ تحديد أهداف الجلسات للجان الشعبية .

2 ـ تدوين محاضر الجلسات مع تحديد أسماء الأعضاء المؤيدين والمعارضين لكل قرار يتخذ من قبل اللجنة .

هذه فكرة عامة عن مفهوم الإدارة والإدارة بواسطة اللجان وهي مقدمة عامة وسريعة وكل نقطة بها يمكن أن تكون موضع نقاش وجدل علمي حتي يمكن بهذا النقاش تطوير الإدارة ومفهوم الإدارة الشعبية للوصول إلى نظرية إدارية كاملة .



الباب الثالث

التنمية والتطور الاجتماعي
نقد النماذج السائدة
وطرح للبديل الأفضل

د. محمد فرج الملهوف

استاذ بكلية التربية

جامعة الفاتح

سنتناول في هذا البحث موضوعاً بالغ الأهمية وهو موضوع نمو وتطور المجتمعات البشرية وسيكون تناولنا لهذا الموضوع على النحو التالي:

الجزء الاول: سنتناول في الجزء الأول من البحث إعادة النظر في بعض المسلمات السائدة التي يعتقد من خلالها بأن مواضيع البحث في مجالات التنمية والتطور الاجتماعي هي مواضيع محايدة،ويمكن مناقشتها من خلال التجرد، وعدم الانحياز، حيث سنتعرض لأهم المؤثرات التي تجعل من عمليات النمو

والتطور ـ على المستويين الفكري والعملي ـ عمليات متأثرة بعدة عوامل أهمها المؤثر الايديولوجي.

الجزء الثاني: سنتناول في الفصل الثاني من البحث بالدراسة والنقد أهم النماذج السائدة المستعملة في دراسة نمو وتطور المجتمعات الإنسانية، ونخص بالتحديد النموذجين السائدين أي النموذج الماركسي والنموذج الرأسمالي.

الجزء الثالث: في الجزء الأخير من هذا البحث سنتناول طرح البديل الافضل أي البديل الذي تطرحه النظرية العالمية الثالثة، وذلك على المستويين الفكري والطبيعي لتفسير واحداث عملية النمو والتغير الاجتماعي الفعليين.

الجزء الاول: نقد لاهم الاسس والمسلمات السائدة عند دراسة النمو والتقدم

يعتبر موضوع البحث في مجال التنمية الاجتماعية ليس بالشيء الجديد ذلك أن مشكلة التنمية ان لم نقل معضلة التنمية قد أصبحت ومع نهاية الحرب العالمية الثانية مفاجأة وكأن مشاكل ومعاناة الإنسان الناتجة عن الفقر ومخلفاته لم تكن معروفة من قبل واصبحت تثير اهتمامات مختلف المتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية ولقد وصل الرصيد الهائل من الابحاث والكتابات في هذا الموضوع درجة قد تثير معها نوعاً من الشك حول جدوى البحث في هذا الميدان، بل قد تصل درجة الشك هذه إلى مستوى الاحباط لدى أي باحث يريد ان يضيف من خلال كتاباته قطرات إلى هذا السيل العارم الذي، هو حصيلة المجهودات المتعددة والمتكررة على مختلف الاصعدة والمستويات الشخصية والمؤسسية سواء كانت قطرية أو على مستوى عالمي.

ويبرز في الصدارة مؤسسات الأمم المتحدة، وما بذلته وتبذله من اهتمامات متمثلة في برامج التنمية التي خصصتها لفترة الستينات، والتي اسمتها بحقب التنمية، والتي فشلت في تحقيق أهدافها فأردفتها بالفترة اللاحقة من السبعينات والتي اسمتها بحقب التنمية أيضا، ولكن نصيب هذا الحقب من الفشل لم يقلّ عن سابقه؛ ناهيك عن فشل المحاولات القطرية لبلدان العالم الثالث التي لم تتجاوز محاولاتها الإنمائية لبرامج الخطط الإنشائية المنمقة الموضوعة من قبل خبراء متخصصين في هذا المجال.

ومادام الواقع على هذا المنوال لا نعتقد أن جهدا كبيرا يجب أن يبذل للتدليل على فشل الابحاث والدراسات في مجال التنمية، وعدم تمكنها من تقديم حلول حقيقية لمعاناة الإنسان في العالم الثالث، فالتدليل على فشل هذه الخطط والبرامج الإنمائية الرسمية لحكومات ونظم العالم الثالث ومؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها، هو شيء ملموس تمثله الهوة التي

تزداد يوما بعد يوم بين البلدان الصناعية بتقدمها التكنولوجي من جهة وبلدان العالم الثالث بتخلفها من جهة أخرى، وتترجم أبعاد تلك الهوة على المستوى الاجتماعي في فوارق اجتماعية بين من يملكون ومن لا يملكون، بين الاغنياء في المجتمعات الصناعية والاغنياء في المجتمعات الفقيرة من جهة وبين السواد الاعظم من سكان الكرة الارضية التي يشكل تعداد شعوبها البائسة والفقيرة ثلاثة أرباع سكانها من جهة أخرى.

الجزء الاول من هذه الورقة سوف يتناول اثارة نقاش وتساؤلات عن بعض المسلمات التي عهدنا احدها كحقائق ثابتة وكمعطيات غير قابلة للنقاش، وفي نفس الوقت سنلقي الضوء على بعضها الاخر الذي لم نولي له اهتماما يذكر رغم أهميته القصوى في مجالات البحث العلمي.

من ثم فان نقطة الانطلاق لتناول هذا الموضوع هو اعتقادي الجازم بأن العلوم الاجتماعية وبحكم ما يحمله تكوينها من أسباب الفشل وعدم المقدرة، وبفعل

الظروف الموضوعية المتحكم فيها ستنصب محاولاتي في الجزء الأول على مناقشة ونقد ثلاث نقاط رئيسية:

1 ـ الأسس النظرية للعلوم الاجتماعية التي نحاول من خلالها دراسة التنمية ومشكلاتها.

2 ـ الاداة أو الباحث الاجتماعي، وبالاخص فيما يتعلق بمسألة الموضوعية والحياد.

3 ـ المنهج المستعمل لدراسة التنمية ومشاكلها المتعددة.

أولا: نقد الاسس النظرية للعلوم الاجتماعية المستعملة في دراسة التنمية وظاهرة التخلف:

لا أحد يستطيع التقليل من أهمية القاعدة أو الاساس النظري عند محاولة فهم أي مشكل أو ظاهرة اجتماعيا، إذ أنه وعن طريق النظرية يمكننا فهم وتفسير معطيات المشكلة أو الظاهرة. فمن ثم تبرز أهمية دور الاساس النظري كأداة تساعد على فهم المشكل وهي الخطوة الاولى للحل إلا أن العلوم الاجتماعية التي

تناولت دراسة التنمية الاجتماعية تعتبر إلى حد الآن فاشلة لانها لم تستطع فهم هذه الظاهرة ومن ثم لم تستطع تقديم الحلول لمشكلاتها.

لقد وصل مستوى الفشل لهذه النظريات درجة أصبح معها مخيبا للآمال لدى الكثير من المتخصصين في العلوم الاجتماعية لدرجة أن تساؤلات كبيرة قد أثيرت عن مدى جدوى استعمالها من عدمه. ان السبب في قصور هذه الأسس النظرية كامن في جوهرها وهو ما يمكن أن نستشفه من الملاحظات التالية لأحد المتخصصين في هذا المجال[1] إذ يقول: يجب طرح معظم الافكار والكتابات التي تناولت ظاهرة التخلف لانها تلتزم في فهمها لابعاد مشكلة التخلف، أو في وضعها لسياسات انماء الاطار الفكري للنظرية الاقتصادية التقليدية، وهي النظرية التي تدرس في الجامعات الغربية، والتي نقوم بتدريسها في جامعاتنا العربية وهذه النظرية سواء في فروضها أو في نتائجها أو فيما يتعلق بالسياسات المبنية على هذه المقدمات والنتائج

تقف عاجزة أمام فهم مشكلة التخلف أو وضع أسس عملية للتنمية التي سوف يترتب عليها نقل هذه المجتمعات من وضع المتخلف إلى وضد المتقدم.

ان المأخذ الاساسي على الاخذ بالنظريات الغربية ومحاولة استعمالها لفهم وحل مشاكل العالم الثالث يكمن في كون هذه النظريات، ورغم أطرها النظرية التي وصلت إلى درجة عالية من التناسق المنطقي والتجريدي، هو أنها فشلت في أن تقدم شيئا ذا قيمة لفهم التخلف والتنمية أو لوضع حلول لها. ان سبب فشل هذه النظريات لم يأت من فراغ بل له مسبباته وظروفه الموضوعية التي يبرز في مقدمتها وبالحاح موضوع التأثير الايديولوجي على هذه النظريات، ذلك أنه من المعروف بل ومن المسلم به أن الايديولوجية الرأسمالية قد أثرت على موضوعات ومناهج البحث العلمي التي تهدف إلى نتائج علمية مباشرة[2]، ولو أخذنا المجتمع الامريكي كنموذج للمجتمع الرأسمالي لعرفنا السبب ذلك أن الولايات المتحدة في هذا القرن وبعد تغيّر

ميزان القوى مع أوروبا صارت هي مركز الاشعاع الايديولوجي للرأسمالية والمدافعة عن النظام الرأسمالي بما في ذلك تقديم مختلف التبريرات النظرية لما يعاني منه المجتمع الرأسمالي من تناقضات حادة،والتي تظهر في شكل مشكلات اجتماعية .. وليس هناك أقدر على نشر تلك الايديولوجية من العلوم الاجتماعية.[3]

ان تأثير الايديولوجية على الجوانب النظرية والبحث العلمي لم يكن حكراً على المجتمعات الرأسمالية فحسب بل إن تأثيرها في بلدان العالم الثاني-أي ما يعرف ببلدان الكتلة الاشتراكية التي تسودها الايديولوجية الماركسية لا يقل عن نظيرتها في البلدان الرأسمالية. حيث أثرت الايديولوجية السائدة على العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلى البحث العلمي في المجالات الاجتماعية بشكل خاص. ذلك أن العديد من فروع المعرفة في العلوم الاجتماعية نظر إليها كنقيض لا يمكن قيامه إلى جانب المادية التاريخية.[4]

وما يميز كتابات المهتمين بقضايا التنمية في البلدان

التي تقع تحت هيمنة الايديولوجية الماركسية هو أن دراساتهم للتنمية في العالم الثالث لا يأتي من خلال احتياجات وواقع مجتمعات العالم الثالث، بل تأتي من خلال النموذج السوفيتي وحتمية المادية التاريخية وحتمية مراحلها التي يحاولون فرضها على مجتمعات العالم الثالث والباسها اياه حتى وان كانت لا تمت إليه أو إلى حجم مشاكله ونوعها بصلة.

ان النظريات المستوردة شرقية كانت أم غربية وبحكم نشأتها نعتبرها جزءاً من النسيج الحضاري للغرب سواء كان رأسماليا أو ماركسيا، ومن ثم نعتقد بأنها عاجزة على فهم وتقديم الحلول لمشكلات مجتمعات العالم الثالث،هذا بدون شك لا يعني انغلاقنا على أنفسنا أو أن الاستعانة بالفكر الإنساني شيء منبوذ ولكن يعني اعطاء الأولويات للواقع الاجتماعي للمجتمعات المعنية والتخلي عن القوالب الجاهزة المستوردة لانها لم تصنع لتقابل أحجام مشاكلنا،هذا بالإضافة إلى التذكير بأن هذه النظريات قد فشلت في

تقديم حلول لمشاكل مجتمعاتها المتفاقمة على مختلف الأصعدة.

ثانيا: مشكلة الأداة أو الباحث:

ان موضوعية الباحث وتجرده، هما شرطان أساسيان من الشروط التي يجب توافرها في باحث التنمية الاجتماعية، بل لدى الباحث في أي مجال من مجالات العلم، لأنه بفقدان الموضوعية والتجرد يصبح التحيز وعدم المصداقية سمة من سمات (البحث العلمي) ان لم نقل (الدجل العلمي). ان هذه الملاحظة حول الموضوعية والحياد أو التجرد ليس بالشيء الجديد، حيث أنه لا يخلو بحث من تنويه صاحبه بها بشكل أو بآخر من خلال التعريف بالمنهج واختيار الفرضيات والعينات .. الخ. إلا اننا نريد ان نضع بعض اشارات الاستفهام حول هذه المسلمة. والسبب في ذلك اننا نعتقد بأن التجرد والموضوعية هما شيئان تتفاوت نسبة

الالتزام بهما من شخص إلى آخر، وقد يكون سببا من أسباب ذلك المؤثرات المحيطة التي قد تقود الباحث ولو بشكل غير مباشر إلى التحيز وعدم الموضوعية فعلى سبيل المثال، يرى البعض أن مشكلة العلماء والمهتمين بمسائل التنمية هي معاناتهم لنوع من انفصام الشخصية الناتج عن الصراع بين ما يعتقدون به وبين الاطار النظري الضخم الذي تتلمذوا عليه، ويقومون بتدريسه. فالباحث الاجتماعي شأنه شأن أي فرد في المجتمع يتأثر بظروفه الاجتماعية، وبتراث المجتمع الحضاري وبانتمائه الاجتماعي واهتمامات مجتمعه السياسية ومجمل قضايا أخرى.(5)

هذه الاعتبارات يجب أن نولي لها اهتماما فائقا لاننا نعتقد بأن المتخصصين في العلوم الاجتماعية الذين تتلمذ الكثير من أساتذتنا ومتخصصينا على أيديهم لم يكونوا أدوات نقل وتنشأة محايدة، وغير متأثرة بمؤثرات وواقع مجتمعاتهم، بل وفي حقيقة الامر تعتبر أفكارهم ونظرياتهم جزءاً من النسيج الايديولوجي للمجتمعات

الغربية، بل ان الكثير كما يقول «كولنر» لا يعدو كونهم متحدثين رسميين باسم النظام الرأسمالي نفسه.

ان تأثير الباحث بمحيطه مسألة لم تحظ منا بالاهتمام الذي يجب أن تحظى به. ذلك أن الموضوعية التي تحدثنا عنها والتي لا غنى عنها للعمل العلمي متأثرة في المجال الاجتماعي، بطبيعته، وبعقيدة الباحث نفسه وآرائه المسبقة وانتمائه الحضاري النفسي مما يلقي بظله على جميع مراحل الاداء العلمي ابتداء من اختيار المشكلة إلى صياغة الفروض، ومن انتقاء الأدوات إلى تحليل النتائج وعرضها.

ما يمكن ان نستخلصه في هذا الصدد هو أن أحد المشاكل التي يعاني منها الباحث العلمي هي مسألة الموضوعية والحياد حيث نجد أن جل الابحاث المتعلقة بدراسة التنمية وكما يقول د. عمر محيي الدين، هي أبحاث تحمل طابع الشخصية المزدوجة ذات الطابع الحيادي والموضوعي ظاهريا، ولكنها أبحاث متحيزة وواقعة تحت ظروف محيطية فرضت ولا تزال تفرض

على الابحاث في مجال التنمية نوعاً معيناً من المنهج بل من التحليل والنتائج، هذا أكبر دليل على مدى كفاءة الاداة ومثال للمعوقات التي تقف ضدها.

ثالثا: نقد الاتجاه المنهجي لدراسة التنمية ومشكلاتها:

ان ما يميز منهجية البحث العلمي في مجالات التنمية في العالم الثالث، بل وفي العالم الغربي الذي يعتبر مصدر الايحاء والنموذج المقتدى به لجل الابحاث في العالم الثالث-ما يميزه يتلخص في نقطتين أساسيتين هما:

التركيز المفرط على المواقف والدراسات التجريبية المبسطة من جهة، ومن جهة أخرى هو أن هذه الدراسات لا تتعمق في دراستها للمشكلات الانمائية ولا تكلف نفسها الجهد لمعرفة المعوقات الحقيقية للتنمية، بل إنها تكتفي بملاحقة الظواهر الاجتماعية ومشكلات التنمية وتحاول ايجاد التبريرات لها من

خلال تفسيرات آنية وسطحية تنحو منحى الوصف، وتبتعد عن التحليل والتشخيص. ان هذا النوع من الدراسات عادة ما تجتث المشكلات الاجتماعية وتفصلها عن جذورها بل عن تربتها ومحيطها الذي نتجت عنه ونمت فيه،ولا يمكن فهمها الفهم الصحيح إلا من خلال فهم هذا المحيط بأبعاده ومقوماته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .. الخ.

ان هذا الاتجاه المنهجي المتبع في دراسات التنمية هو ما يعرف لدينا بالاتجاه (الامبريقي) والذي سأقوم بنقده في هذا الجزء من الورقة، ان الكثير من المهتمين بدراسات التنمية الاجتماعية يسمون بالاتجاه الامبريقي سمواً عالياً ظناً منهم بأن هذا الاتجاه يعتبر أكثر الاتجاهات موضوعية وأكثرها ارتباطا بالواقع،ويعتبرونه لا يتجاوز كونه أداة ومنهجا من أدوات البحث الاجتماعي ومناهجه. بل اعتبر البعض ان الامبريقية تعني التطليق ـ لكل تفكير نظري. غير ان قبول هذه المسألة بهذا المعنى يعني اخلالاً بل تزييفا للوعي بهذا

الاتجاه الذي أثبت بمضمونه وتوجهاته، أنه ليس مجرد طريقة في البحث الاجتماعي، فالباحث كما ذكرنا آنفا لا يبدأ مشكلة وهو خالي الوفاض ذلك لأن توجهاته وأفكاره التي وإن أراد مواراتها، فهي متأثرة بتنشئته العلمية وانتماثاته الطبقية زد على هذا ان «الامبريقية» في نشأتها ومسيرة ارتباطها بالمشروع الرأسمالي وعلاقات باحثيها بأصحاب الاعمال تكاد تفصح عن نفسها بوصفها أيديولوجية أو على الاقل ساعية إلى خدمة ايديولوجية بعينها وهي الايديولوجية الرأسمالية.(6)

ولو حاولنا تحليل الاطار الفكري للاتجاه الامبريقي لاتضحت لنا عدة حقائق تفصح عن تأثر هذا النوع بالفكر والواقع الغربي، ذلك ان تأثر منهج الامبريقية بالدافعية والبرجمانية ـ النفعية ـ شيء يبدو جليا. فلقد اخذت الامبريقية من الدافعية أسبقية الوعي والحافز الفكري للفرد وللجماعة على الوجود الواقعي وأخذت من البرجماتية مسألة التركيز والتحديد بالواقع.

اننا لا نحاول هنا نكران أهمية الارتباط بالواقع إلا

أن الوجه الامبريقي يبدو مكتسيا برداء «المثالثة الذاتية» التي تفصل فصلا تعسفيا يبدو مصطنعا بين العام والنوعي أو بين الكل والجزء دون وضع أي اعتبارات للعلاقات العضوية القائمة بينهما وخير ما يدلل على ذاتية هذا الاتجاه هو اعتباره لكل ما لا يخضع للاختبار التجريبي وكل ما لا تحس به الذات الباحثة باطلا. ومن أمثلة ذلك موقفه من مفاهيم الأمة والديمقراطية والطبقة .. الخ.

ان المنهجية التي يجب أن تتبعها أبحاثنا هي المنهجية التي تتناول قضايانا بشكل شمولي ولا تكتفي بتناول أجزاء منتقاة متفرقة من التنمية ومقوماتها ومعوقاتها بالبحث، بل أيضاً يجب تناولها من خلال رؤية تاريخية حتى يتسنى معرفة أطوار نمو هذه المشكلة والاطوار التي وصلت إليها، وأخيرا لابد لهذه الدراسات أن تولي اعتبارات لواقع وخصوصيات مجتمعات العالم الثالث، ومشاكله المزمنة، وأن تسخر العلوم الانسانية لفهم وخدمة هذه القضايا.

بعد تناولنا بالنقد لبعض الجوانب النظرية التي تعتبرها مرتكزات أساسية للدراسات التقليدية في مجال التنمية ومشكلاتها، سنحاول في هذا الجزء من الورقة طرح البديل الذي يجب أن نولي له الاهتمام عند تناولنا للأساس النظري والعلمي لهذه المشكلة.

فعلى الصعيد النظري، بل والعملي ايضا نعتبر عملية التنمية هي عملية نفي للواقع القائم، واقع التخلف الاجتماعي والاقتصادي، وهذا النفي للواقع القائم لا يمكن من الوصول إلى طرح تصور عام صحيح لطبيعة المشكلة وكيفية حلها، وهذا التصور يقتضي أيضا بناء نظريا يكون أداة الفهم التي من خلالها نستطيع تشخيص مشكلات التنمية ومعضلاتها. اننا نرى ـ وعلى العكس من رؤية النظريات التقليدية التي تأخذ الواقع الاجتماعي كمعطية لا يعوقها التبديل والتغيير الجذريان أثناء عملية التنمية ـ على العكس من ذلك نرى بأن الواقع الاجتماعي لابد وأن يكون مجال بحث لأن مشكلات

التنمية ومعوقاتها كامنة فيه وما لم يتغير هذا الواقع تغيرا جذريا، فسوف تظل كل المحاولات التنموية مجهودات تمتصها سلبيات الواقع. اننا نعتقد ان واقع المجتمعات البشرية بشكل عام، وواقع مجتمعات العالم الثالث بصفة خاصة هو واقع متخلف، وقبل ان نستطيع ان نفهم معنى التنمية لابد وان نفهم معنى التخلف.

ان ظاهرة التخلف في بلدان العالم الثالث لا يمكن فهمها إلا من خلال فهم واقع المجتمعات الإنسانية بشكل عام وبالاخص فهم الجذور التاريخية لتطور هذه المجتمعات. وهو ما يقودنا إلى مواجهة الحقيقة التي مفادها ان تخلف مجتمعات العالم الثالث لم يحدث بمعزل عن نمو المجتمعات الرأسمالية المتقدمة بل وفي حقيقة الامر ان تقدم الثانية كان على حساب غياب نمو، بل وعلى تخلف الاولى. ان النمو في البلدان الصناعية، والتخلف في بلدان العالم الثالث هما وجهان لتطور تاريخي واحد يقول بخصوصه «كولنز» الآنف الذكر «أن نقطة البداية عند محاولة دراسة تخلف البلدان المتخلفة

هو اللحظة الاولى التي وطأت فيها رجل المستعمر الغربي تراب هذه البلدان»، وتقول دائرة المعارف العالمية «ان التخلف من الناحية الاقتصادية هو جزء من آلة النظام الرأسمالي العالمي. انه يلعب دورا محددا ووظيفة معينة في هذا النظام. وكأن هناك توزيعا دوليا لمصلحة الرأسمالية العالمية. هذه المصلحة هي التي سببت بروز البلدان النامية وحافظت عليها لتخدم اغراض التراكم الرأسمالي. نظرية التخلف والتنمية لا يمكن إلا ان تكون نظرية تراكم رأسمالي على مقياس عالمي. والتخلف هو إذاً ثمرة الاستغلال والاستعباد .. ولابد للتنمية أن توضع في منظور تحرري وطني».[7]

ويقول جنرفرانك «ان التخلف في بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من بلدان العالم الثالث أتى كنتيجة لطبيعة التطور الرأسمالي الاستعماري مما نتج عنه ربط هذه البلدان في رباط من التبعية التي تحافظ على هذه البلدان في حالة تخلّف، ومن ثم أصبح لزاما لانهاء

هذه التبعية من قيام ثورة جماهيرية عارمة تقوض الاسس التي بنيت عليها هذه التبعية». [8]

ان مسألة التبعية هذه لم تكن على المستوى الاقتصادي فحسب، بل ان خطورتها على الاصعدة السياسية والاجتماعية تعتبر متساوية.

يقول «تشارل بتهايم» بهذا الخصوص: «إن أهم السمات الجوهرية لوضع البلاد المسماة بالمتخلفة، هو مسألة التبعية السياسية والاقتصادية ويصبح بالتالي التخلص من حالة التبعية هو الشرط الاهم للتخلص من حالة التخلف».

ان مؤشرات التبعية وما خلفته من مظاهر للتخلف في العالم الثالث،وعلى مختلف الاصعدة شيئا ملموسا نعيشه ونلمسه يوميا. فالحياة الاجتماعية والثقافية هي حياة تبعد عن أصالتها،وتقدم نفسها كشكل ممسوخ لحضارة وثقافة الغرب: النظم السياسية رغم الاناشيد الوطنية والكراسي بالأمم المتحدة ورغم خططها التنموية الانمائية، هي نظم مصطنعة تدين بولائها

وانتمائها لصانعيها من «السادة الغربيين» أكثر من أن تكون مرتبطة بخدمة مصالح مجتمعاتها و .. الخ.

ولا يفوتنا أن ندون ملاحظة بخصوص الابحاث ذات الاتجاه الاكاديمي حيث تتميز هذه البحوث.

أ ــ بما يعرف (بالمحافظة والاتزان) حيث أن الطرح الاكاديمي لمشكلات التنمية مهما بلغت تقدميته، وكما يقول (الياس) عند دراسة التخلف والتنمية في كينيا. هذا الطرح يحل ويقف قبل تقديم الحلول الحقيقية لمشكلة التخلف وقد تكون أكثر الابحاث الاكاديمية في هذا المجال جرأة هي تلك الابحاث التي توحي بالإجابة للقارىء، بشكل غير مباشر،وهذه الإجابة التي تقف جل الابحاث والكتابة الاكاديمية دونها هي الثورة بما تحصله من تقويض لمترسبات الماضي وقطع لصلات التبعية المسببة للتخلف.

ب ــ اننا نرى بأن التنمية الحقيقية هي تلك التنمية التي تقوض أواصر الماضي من جهة والتي تقوم باحداث تغييرات جذرية تستهدف ايجاد الحلول الفعلية

لمشكلات الإنسان من جهة أخرى. ان الاداة الوحيدة المؤهلة لاحداث ذلك هي الجماهير العريضة والنموذج الوحيد الذي يمكن أن يقدم كنموذج لاحداث التنمية، هو النموذج الذي يتحرر من خلاله الانسان من كافة قيوده ويشارك فيه كل فرد من أفراد المجتمع في الوصول إلى السيطرة على المقدرات، ويسخّرها لخدمة قضاياه ومن ثم ستظل نماذج التنمية نماذجاً مبتورة ومشلولة، سواء كان يمثلها نموذج التبعية أو نموذج الاقلية أو غيره من النماذج المستهلكة والتي أثبتت افلاسها في مواجهة مشاكل الإنسان .

الجزء الثاني: نقد أهم النماذج السائدة في دراسة النمو والتقدم

عند الحديث عن الاسس الايديولوجية والفلسفية التي توجه وتقود عملية ـ ما يسمى بنمو وتطور ـ المجتمعات الرأسمالية لا يمكن أن يقال عنها باختصار هو

كونها ايديولوجيات وفلسفات تحمل الطابع المزدوج، ذلك أن هذه الايدلوجيات والفلسفات الرأسمالية تلوح بشعارات مفرغة من محتوياتها لكي تمارس تحتها ـ أي تحت هذه الشعارات التي هي شعارات خير أريد بها باطلا ـ أبشع انواع الاستغلال والعسف وتمتهن تحتها كرامة الإنسان وآدميته.[9]

فالمجتمع الرأسمالي الذي يؤكد بأن قوانين الطبيعة انما تبدأ بالتشويه عندما يتدخل المجتمع في إعادة صياغتها أو توجيهها[10]، انما تعني في حقيقتها تحكم مبدأ الداروينية في مجتمع تقوم علاقاته ليس على أساس طبيعي وانساني بل إن الوضعية والمرحلة التي وصل إليها المجتمع الرأسمالي ـ كما سنرى لاحقا ـ انما هي مرحلة اكتمال تكوين المجتمع الرأسمالي على أسس غير سليمة أي اسس القهر والاحتكار والاستغلال، وأن أي دعوة لاستمرار تحكم هذه القواعد وعدم التدخل لتدميرها انما هي دعوة لاستمرار هذه الوضعية الشاذة.

ان طابع الازدواجية لفلسفة وايدلوجية المجتمع

الرأسمالي يبدو جليا من خلال مراجعة مواقف الرأسمالية من قضية الحرية حيث نجد أن الرأسماليين هم أكثر الناس حديثا عن الحرية بل يسمون العالم الرأسمالي العالم الحر والنظام الرأسمالي النظام الحر ولكن أي حرية هذه إن الوجه الحقيقي لهذه الحرية هو العبودية ذلك ان هذا النوع من الحرية إذا ما قيس على المستوى الاجتماعي والعلاقات التي تسوده فانه يعني أن يمتلك الرأسمالي كل حرية في سلب الاجير وسلب الطبقات المسحوقة،وان تسود القواعد الظالمة وأن تستمر في المجتمع.[11]

وهذا ما توضحه مراجعتنا لمسيرة المجتمع الرأسمالي حيث أن الرأسمالية في عهدها الأول، وفي المجتمعات الغربية بالتحديد شقت طريقها بفضل روح المغامرة والبحث عن الجديد الذي تستبدل به النظام الاقطاعي، وما تسوده من علاقات،وكانت الاعمال الاقتصادية في الرأسمالية الناشئة في عهدها الأول تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من اشباع حاجات الاستهلاك .. ولكن بعد

اكتمال خصائص الرأسمالية انعدمت روح المغامرة لديها، وأصبح رأس المال «جبانا» على حد التعبير الشائع، وتحولت المنافسة التي كانت من أبرز سماتها في البداية إلى احتكار يعمل على تخفيف حدة المنافسات أو تنظيمه أو ازالته لصالح أصحاب الاعمال وضد مصالح المستهلكين، وبدلا من أن تعمل الرأسمالية على اشباع الحاجات الحقيقية للإنسان، فانها أخذت تخلق لديه عادات لا هدف لها سوى أنها تؤدي إلى فتح باب جديد للربح، ولكن على حساب الاستخدام الرشيد لموارد المجتمع.[12]

ان ما يتميز به التخطيط لاحداث «التنمية» في المجتمعات الرأسمالية هو كون هذا التخطيط يستهدف ويعتمد على الربحية المادية ويضحي بالمجموع ورفاهيته في سبيل مطامح الفئة المسيطرة[13]، والانسان في هذه الحالة هو وسيلة وليس هدف، يضحى به لبلوغ أهداف مادية يصبح ومن جديد هدف التخطيط هو تحقيق (حرية) أكبر ولكنها (حرية) أكبر لرأس المال

من أجل تراكم أكبر واحتكار أوسع لثروات المجتمع وامكانياته من قبل محتكري ثروات المجتمع[14] الذي يقودهم نهم لا متناه من أجل توسيع ثرواتهم واحتكار ثروات المجتمعات البشرية والسيطرة على مقدراتها.

ان المرحلة الراهنة للنظام الرأسمالي العالمي انتشرت وتجاوزت تأثيراتها المجتمعات الغربية ، وتعدّتها إلى المجتمعات البشرية الأخرى التي تعاني من سلسلة من النتائج السلبية المترتبة من هذا الانتشار ، والتي كانت بداياتها مع بدايات الاستعمار التقليدي ، ووصولا إلى مرحلة الاستعمار الاقتصادي الذي يعيش العالم اليوم تحت وطأته وصراعاته . ان نتائج التأثيرات هذه تعدت وبطبيعتها الجوانب المادية حيث أصبحت تفرض نوعاً معيناً من الاتجاهات الثقافية التي تحدد من خلالها مفاهيم قضايا الانسانية بما في ذلك مشاكل التنمية والتطور الاجتماعي، وتقدم النماذج الرأسمالية كحتمية لابد أن تمر بها المجتمعات الإنسانية في تطورها وتطرح

النموذج الرأسمالي الغربي وبأنه آخر المطاف الذي ستصل إليه البشرية،وسوف نتناول بالدراسة ثلاثة اتجاهات وهي أكثر الاتجاهات المستعملة في دراسة التنمية والتطور الاجتماعي:

الاتجاه الأول اتجاه النماذج والمؤشرات: (15)

ويعتبر هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات شيوعا في دراسة التنمية والتطور الاجتماعي في المجتمعات البشرية ويركز هذا الاتجاه على دراسة المجتمعات في زاويتين أساسيتين:

الأولى كمية والثانية كيفية ومن خلال منهج معين تحدد فيه خصائص المجتمعات الرأسمالية على مختلف الاصعدة الاجتماعية وتستعمل كنماذج أو مؤشرات مثالية يجب أن تناضل من أجل الوصول إليها بقية المجتمعات البشرية،وتوضع في الجانب الآخر ما يمكن تصنيفه بالخصائص المتخلفة وهي تلك النماذج التي تميز المجتمع المتخلف باكتساب مميزات المجتمع الرأسمالي.

ولقد لخص (Kindle lerqer) الاجراءات التي يجب أن تتبع في التالي:

«يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف عن تلك المعبرة عن التقدم،· بحيث تتبقى لنا السمات التي هي بحاجة إلى تنمية والتي من أجلها يجب أن نخطط المشروعات».

ومن أهم المؤشرات الكمية المستعملة في هذا النموذج هو دخل الفرد ونسبة السكان المشتغلين في الزراعة ودرجة التعليم .. الخ.

باختصار يرى انصار هذا الاتجاه بأن التنمية والتقدم بالنسبة للمجتمعات البشرية تعني اكتساب واستيعاب المجتمعات المتخلفة لمتغيرات النمط السائدة في الدول المتقدمة،والتخلي عن متغيرات النمط الشائعة فيها، وأن هذه العملية هي نقطة البداية في احداث التنمية.

الاتجاه الثاني الذي سوف نتعرض له بالنقد هو الاتجاه التطوري المحدث:

ويقع هذا الاتجاه من الناحية الفلسفية ضمن المحاولات المستحدثة المستهدفة تلميع ونفض الغبار عن النظرية الكلاسيكية للدارونية الاجتماعية حيث يحاول انصار هذا الاتجاه أن يقدموا تفسيرات لتطور المجتمعات البشرية وهم في ذلك يعتمدون على انتقاء بعض الاحداث التاريخية التي تخص التجربة الغربية (النموذج) ويعممونها على بقية المجتمعات البشرية في شكل حتمية تاريخية.

أكثر هذه النظريات شيوعا نظرية (والت روستو) الذي قدم نظريته في نمو وتقدم المجتمعات البشرية في شكل كتابه (مراحل النمو الاقتصادي، بيان غير شيوعي)[16]، وقد حاول (روستو) تقديم بديل لنظرية (كارل ماركس) في تطور المجتمعات البشرية وقسم روستو المراحل التي رأى بأن المجتمعات البشرية تمر بها،

إلى خمس مراحل ، وابتدأها بالمرحلة الأولى التي أسماها مرحلة «المجتمع التقليدي» وهي المرحلة التي سبقت عهد (نيوتن) حيث أن هذه المرحلة تعتبر مرحلة تحدي فصلت بين عالمين عالم الصدفة وعالم الضبط والتحكم، وقد وضع روستو عدة مميزات لهذه المجتمعات فيها انخفاض متوسط دخل الفرد، وارتباط المجتمعات بالنظام الاقطاعي بما يحمله من سمات اجتماعية.

وسمى المرحلة الثانية بمرحلة «التهيؤ للانطلاق» والثالثة بمرحلة «الانطلاق» والرابعة «الاتجاه نحو النضج» والخامسة والاخيرة وهي «مرحلة الاستهلاك الوفير» وقد جعل من صفات المجتمع الرأسمالي الامريكي والاوروبي صفات لهذه المرحلة وأهم هذه الصفات هو ارتفاع دخل الفرد وانتشار وازدهار التجارة والنفوذ الخارجيين ويفترض روستو بان الدول المتقدمة كانت في وقت ما من تطورها تمر بنفس مستوى الدول المتخلفة في الوقت الراهن ، وبامكان

الدول المتخلفة سلك نفس السبيل للوصول إلى مجتمعات الاستهلاك الوفير.

الاتجاه الآخر الذي يعتبر من بين أكثر الاتجاهات استعمالا في دراسة التنمية

هو الاتجاه الانتشاري، ويرى انصار هذا الاتجاه بان النمو والتقدم الاجتماعي يحدث من خلال انتقال عناصر ثقافية وحضارية سائدة في المجتمعات الرأسمالية الغربية إلى المجتمعات المتخلفة، وتحدث هذه العملية في اطار علاقات سببية ذات اتجاه واحد، ويشرك الكثير من الدارسين الماركسيين الدراسات الرأسمالية الغربية في هذا الاتجاه حيث يرى أنصار هذا الاتجاه بأن البنية الاجتماعية لبلدان العالم الثالث سوف تتأثر بانتقال التكنولوجيا والمؤثرات الثقافية الغربية مما يدفع باتجاه احداث تغيير في البنى الاجتماعية لهذه المجتمعات، وأكثر الكتابات التي بنى عليها انصار هذا الاتجاه من الماركسيين كتاباتهم هي كتابات ماركس المبكرة عن

تأثير الاستعمار البريطاني في الهند حيث كان مستبشرا بأن هذا التأثير سوف يحدث تغييرات في البنية الاجتماعية للمجتمع الهندي يجعله يتخلص من مميزات المجتمع الآسيوي، وينتقل إلى مراحل متقدمة من تطوره.(17)

وقبل أن نتناول النموذج الماركسي بالدراسة والنقد سوف ندون بعض ملاحظات النقد عن النموذج الرأسمالي.

1 ـ من الناحية العلمية اننا نجد ان النموذج الرأسمالي يعتبر صعب التحقيق لان الظروف التي تمر بها مجتمعات العالم الثالث وان تشابهت بعض جوانب التخلف فيها مع الظروف التي مرت بها الدول المتقدمة خلال فترات سابقة إلا ان طبيعة وظروف مجتمعات العالم الثالث هي ليست كطبيعة وكظروف المجتمعات الغربية،وان مشكلة أساسية سوف تقف ضد تحقيق مجتمعات العالم الثالث للنموذج الغربي في التنمية،وذلك لان

تاثير هذه الاخيرة هو الذي سبب تخلف وتعويق بلدان العالم الثالث ، ويقف الآن حجر عثرة امام تحقيق أي نوع من أنواع النمو الحقيقي، وطوق التبعية لا يسمح للبلدان المتخلفة بالحركة الحرة التي تمتعت بها بلدان اوروبا عند بداية نهضتها.

2 ـ ان المرحلة التي وصلت إليها المجتمعات الغربية من التقدم لا تعتبر (تقدما حقيقيا) إذا ما قيست بمقياس إنساني ، وإنّ واقع المجتمعات الغربية هو واقع التخلف ذلك ان التفرقة العنصرية والتفكك الاجتماعي والبطالة .. الخ، انما هي صفة من صفات المجتمع الغربي على الصعيد الاجتماعي ولا يجب بأي حال من الاحوال أن تناضل بقية المجتمعات البشرية من أجل الوصول إليها.

3 ـ ان الطريق الذي سلكته البلدان الغربية إلى ما يسمى بالتقدم كان ثمنه باهظا حيث شهد العالم تطاحن الدول الصناعية خلال حربين عالميتين

من أجل إعادة توزيع العالم وحرب ثالثة تهدد العالم بين الحين والآخر، ولا ننسى ان تقدم البلدان الغربية كان ثمنة تخلف وتعويق بلدان العالم الثالث التي تدمرت بها كل بذور النمو وربطتها في رباط من التبعية الذي استنزف ولا يزال يستنزف ثرواتها أي ثروات بلدان العالم الثالث من قبل البلدان الاوروبية **وننتقل بعد هذه الملاحظات إلى وجهة النظر الماركسية للتطور والنمو.**

بالنسبة **للمنظور الماركسي** لنمو وتطور المجتمعات فقد حدد ماركس مراحل تطور المجتمعات البشرية في خمسة مراحل أو اطوار ابتدأها بتطور الانتاج البدائي فطور الرق وطور الاقطاع وطور الرأسمالية تم آخر هذه الاطوار وهو طور الاشتراكية وهي مرحلة من طور متكامل ينتهي بالشيوعية.[18]

وسوف نهتم الآن بالمرحلة النهائية ونرى كيف يتصور الفكر الماركسي تطور ونمو المجتمعات البشرية

ولنتناول أولا الجوانب الاقتصادية وكيفية ادارتها.

يعرف (انجلز) الاشتراكية بانها «شكل من اشكال المجتمع ينظم الانتاج على اساس المشاركة الحرة وعلى اساس المساواة بين المنتجين»[19]، ويقول (انجلز) ايضا «ان قوة الانتاج في المجتمع الاشتراكي تصبح في عهدة البروليتاريا لخلق وضع جديد يسمح لكل عضو في المجتمع بأن يساهم لا في الانتاج فحسب بل وفي توزيع و إدارة الثروات الاجتماعية ايضا».[20]

ويقول (ماركس) في كتابه (رأس المال) الجزء الثالث «جميع الاقتصاد يكون في ايدي المنتجين المساهمين في الانتاج»[21]، ويقول (انجلز) في مرحلة لاحقة من كتاباته سنة 1891م، «ان الصناعة في المجتمع الاشتراكي تقوم على شراكة العمال داخل كل معمل وجميع هذه التعاونيات تتجمع داخل شركة كبيرة واحدة».

أما الاساس السياسي الذي تقوم عليه اسس النموذج الماركسي يقول بصددها (ماركس) في النموذج

الذي يشكل آخر المطاف بالنسبة لتطور المجتمع الاشتراكي على الصعيد السياسي «إبدال القديم بمجتمع يلغي الطبقات وتناقضاتها ولا يكون فيه مكان لسلطة الدولة لان سلطة الدولة هي التعبير الرسمي عن التفاوت الطبقي داخل المجتمع البورجوازي»[22]، ويرى (ماركس) بان الغاء الطبقات تأتى من سيطرة العمال على انتاجهم حيث يقول في البيان الشيوعي «إذا زالت الفروق بين الطبقات خلال التطور و إذا اصبح الانتاج كله مركزا في يد الافراد المشاركين فيه، فعندئذ لابد ان تفقد سلطة الدولة طابعها السياسي» ويقول (لينين) مؤسس أول دولة ماركسية في خطاب له للشغيلة في المجر 10 نيسان 1917م، إن هدف المجتمع الاشتراكي هو «إلغاء انقسام المجتمع إلى طبقات، وان تجعل من جميع اعضاء المجتمع عمالا (شغيلة) وأن نحطم امكانية قيام أي شكل من اشكال استغلال الإنسان للإنسان».

أما الكيفية التي يجب أن تتم بها هذه العملية فيقول:

«فريدريك انجلز» في كتابه «مبادىء الشيوعية» 1847 بأن الاجراءات الانتقالية التي تؤخذ بعد انتصار الاشتراكية هي:

(1) تحديد الملكية الخاصة.
(2) المصادرة المباشرة لملكية المهاجرين والهاربين والمتمردين.
(3) الانتزاع التدريجي للملكيات الكبرى لقاء تعويض.
(4) انشاء ملكيات ومصانع للدولة تدفع فيها اجور جيدة للعمال، بشكل يرغم اصحاب الملكيات الخاصة بدفع أجور معادلة لاجور الدولة.
(5) تأميم المواصلات والبنوك.
(6) مجانية التعليم.
(7) هدم المساكن المسيئة للصحة وبناء المساكن الشعبية.[23]

وقد اضاف (ماركس) إلى هذه النقاط ثلاثة نقاط هي:

(1) حذف الفوارق تدريجيا بين المدينة والريف.

(2) توحيد الزراعة والصناعة.

(3) ربط التعليم بالانتاج.[24]

إلا أن ماركس وانجلز يركزان على أن الحل النهائي للمسألة الاقتصادية لا يمكن في التأميمات بل في صفته النهائية ولابد أن يستولى المجتمع على وسائل الانتاج.

يقول انجلز «لا التأميمات التي تأخذ شكل شركات.. ولا التأميمات التي تأخذ شكل ملكية الدولة، يمكن أن تزول الصفة الرأسمالية عن ملكية وسائل الانتاج .. ان ملكية الدولة ليست الحل للصراع بل هي الشكل الجنيني، فالحل الوحيد هو أن يستولى المجتمع بشكل مكشوف وبدون مواربة على وسائل الانتاج»[25]، وبهذا الصدد يأتي قول ماركس منسجم مع موقف (فردريك انجلز) من مسألة التأميمات «الادارة الذاتية للمنتجين هي التي يجب أن تكون الهدف حتى تنظم التعاونيات الانتاج الوطني حسب مخطط عام مشترك»[26]، وفي الجزء الثالث من كتاب

(رأس المال) يقول (ماركس) «بأن الزراعة يجب أن تكون خاضعة لمراقبة المنتجين المشتركين».

وأما الوقت الذي تستغرقه المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع الاشتراكي الماركسي حتى يصل أعلى مراحله فقد وصف (انجلز) هذه المرحلة بأنها ستكون طويلة ولكن في كتابات لاحقة عدل عن رأيه وقال بأنها ستكون قصيرة وشاقة، وقال عنها (لينين) في خطابه للشغيلة في المجر 17 ايار 1919 «ان تحقيق الاشتراكية يتطلب مرحلة انتقالية طويلة، وذلك لان إعادة تنظيم الانتاج يشكل عملية صعبة، ولأن التغيير الجذري في جميع مجالات الحياة يتطلب وقتا».(27)

ورأى (لينين) بأن الحل خلال المرحلة الانتقالية يكمن في «خلق الجهاز الاقتصادي الذي يعمل بصورة تجعل مئات الملايين من الاشخاص يعملون تحت قيادة مخطط واحد وهو ما عرف بالدولة الماركسية، إلا أن ستالين وبعد نجاح ثورة اكتوبر بثمانية عشر سنة اعلن سنة 1936 عن انتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي

وقد دلل عن ذلك بأن أصبح القطاع الاشتراكي يشكل 99,8% من الزراعة و100% من التجارة أي اتمام احكام سلطة الدولة الماركسية.

وسوف نقوم في الصفحات التالية بمحاولة تحليل ونقد النماذج الغربية ـ البرجوازية منها والماركسية ـ التي تناولت مسألة النمو والتقدم، وذلك من خلال نقد لاهم الاسس النظرية التي تحاول ان تفسر بها هذه النماذج ـ في شكل حتمية تاريخية ـ سير المجتمعات البشرية،وسيكون نقدنا هذا من خلال منظور النظرية العالمية الثالثة:

أولا نقد فكرة المراحل:

كما بينا سابقا تعتبر المراحل، أو ما يسمى بعض الاحيان بالاطوار، هي أهم المرتكزات النظرية التي بنى عليها الماركسيون والبرجوازيون نظرتهم لمسألة نمو وتقدم المجتمعات البشرية، ويبدو ذلك جليا في وجهة نظر

ماركس وروستو اللذين حدد كل منهما خمسة أطوار حتمية تعتبر بمثابة القوانين لتطور المجتمعات .. وسيكون نقدنا هذا من خلال منظور النظرية العالمية الثالثة التي تطرح نفسها كبديل أفضل ـ على المستويين النظري والعملي ـ لكلا النظريتين السابقتين.

تقف النظرية العالمية الثالثة ضد نظريات المراحل بل وتطرح نظرية خرق المراحل كبديل لتلك النظريات. وترى في ذلك بأن الوصول إلى المجتمع الجماهيري يمكن الوصول إليه بدون المرور بالمراحل التي افترضتها النظريات الغربية[28]، وترى النظرية العالمية الثالثة بأن أي بلد مهما كان نوع حكمه وواقعه الاجتماعي ، أي سواء أكان اقطاعيا أمْ بورجوازياً أمْ اشتراكياً أم ملكياً أم جمهورياً أم خليطا بين هذا وذاك إذا ما وقعت فيه ثورة شعبية بفعل تحريض قوة ثورية يمكن انتقاله رأسا إلى الجماهيرية حيث تقام الاشتراكية الحقيقية التي تنتهي بفعلها الحكومات وتنتهي الطبقات

ويتحطم نظام الاجهزة الرسمية بالكامل من خلال القيام الفوري للجماهيرية.[29]

ان هذا الطرح ليس بالطرح الفلسفي أو النظري فقط بل إنه حقيقة واقعة تشهدها أحد المجتمعات البشرية وهو المجتمع العربي الليبي الذي قدم حلاً لاكثر المعضلات السياسية تعقيدا في قانون الثورة.

ان فلسفة وتطبيق خرق المراحل التي تقدمه النظرية العالمية الثالثة جعل من النظريتين السابقتين أدوات لعرقلة سير المجتمعات البشرية نحو الانعتاق ، فالنظرية الرأسمالية تعتبر المرحلة التي سينتقل خلالها المجتمع البشري من المجتمع التقليدي إلى مستوى المجتمع الرأسمالي ـ ناهيك عن المجتمع الاشتراكي الذي لم يعترف بوجوده ـ يأخذ عدة قرون، ويشاطر الفكر الماركسي هذه النظريات الرأسمالية من ناحية المدة التي سيستغرقها تطور المجتمعات، ويبدو ذلك جليا ليس من خلال المدة التي سينتقل بها من المرحلة الاولى إلى المرحلة الاشتراكية بل مراحل الانتقال في المرحلة

الاشتراكية نفسها ذلك أن الثورة الاشتراكية التي تم وصولها للحكم منذ 1917، أو في الدولة الاشتراكية التي تمّ بناؤها مثلما وضّحنا، في خطاب (ستالين) منذ 1936، لم تستطع حتى الآن التحرك باتجاه تحقيق المجتمع الشيوعي الذي رأى لينين بأنه سيكون مرحلة الوصول إليه شاقة وقصيرة، ان مسير المجتمعات الاشتراكية، التي تدور في فلك الاتحاد السوفيتي وتقتدي بنموذجه بما في ذلك الاتحاد السوفيتي نفسه، اتجاه سير هذه المجتمعات ينم عن تكريس أكثر لسلطة الحكومة واجهزتها الادارية بدلا من أن ينم عن الاتجاه لإلغائها، ويسفر عن تحكم قبضة الجزء الحاكم الكل المنتج بدلا من أن يكون الاتجاه نحو العكس..
ان الوضع الراهن للمجتمعات الماركسية الذي جعل هذه المجتمعات ـ بحكم ما يسودها من ايديولوجيات ـ يبتعد عن الاسلوب الثوري في معالجة القضايا، ويقترب من سياسات الوفاق والتقارب مع الرأسمالية الغربية وفي نفس الوقت تقترب بل وتسلك اسلوب تراجع قد لا

تتحول معه نظم هذه البلدان إلى مجتمعات شيوعية بل على العكس من ذلك قد انعطف بها هذا الاتجاه إلى التدرج في سلم «التعايش السلمي» والتقارب مع الغرب والتخلي عن المواقف والممارسات الثورية للقهقرة إلى مجتمع البورجوازية الرأسمالية من جديد .. أي أن هذه المجتمعات الماركسية بما فيها الصين بدلاً من أن تتحول بفعل الثورة إلى مرحلة متقدمة من الاشتراكية لتحقيق المجتمع الاشتراكي الحقيقي تتحول بفعل المرونة «والتصرف المسؤول كدول» إلى انتهاج اساليب اصلاحية تلفيقية وهو ما يمثل انحرافا بل إنه وكما ذكرنا تراجعاً إلى مجتمعات ما قبل الثورة الاشتراكية، وخير دليل على ذلك التناقض الحاصل بين الاحزاب الشيوعية وبين من يدعون تمثيلهم مثل بولندا.

ان النظرية العالمية الثالثة ترى بأن متطلبات التغير التي يتطلبها الانتقال من مرحلة إلى أخرى مرتبطة بمقدار الجهد المبذول في سبيل تحقيق الاشتراكية .. في الجماهيرية كان الوقت الذي دمرت فيه الملكية وأقيم

خلاله نظام جمهوري ثم جماهيري كان وقتا قصيرا وتحقق ذلك بفعل الجهد الثوري الجبار الذي بذل من أجل تحقيق ذلك.

ان ما قام به الشغيلة ـ بعد التحريض الثوري ـ في ثورتهم بالفاتح من سبتمبر 1978 كان العمل الذي يشبه المعجزة ذلك ان الشغيلة في الجماهيرية وخلال يوم واحد ـ يمثل نقطة تحول جذري ـ استطاعوا ان يتحولوا من خانة الاجراء إلى عالم الشركاء، واستطاعوا تدمير قواعد الاستغلال التي كان يرتكز عليها مجتمع الاجراء وجميع أرباب العمل والعمال، واستولوا على مقدراتهم وأصبحوا شركاء في انتاجهم وفي منظور اقتصادي ثوري جديد.

ان هذا المنظور لتطور المجتمعات يعتبر بديلاً للنموذج الماركسي الذي اثبت فشله في حل معضلة العلاقة بين المنتج وانتاجه التي ترتب عنها حدوث طبقات في المجتمع.

لقد قدم النموذج الماركسي نفسه بديلا للنموذج

البورجوازي، وكرس دعايته للقيام بتغيير البناء البورجوازي واحلال النظام الماركسي بدلا منه، ولكن من خلال مراجعتنا لتركيبة الاحزاب الماركسية بل والنموذج الماركسي بشكل عام المبني على التمثيل نجد أن ما حدث لم يكن لمصلحة الشغيلة بل كان لمصلحة الاحزاب الشيوعية التي استعملت الطبقة العاملة من أجل الوصول إلى السلطة، وعزلت هذه الطبقة من الوصول إلى السلطة الحقيقية.

ان المجتمع الماركسي وبعد مرور أكثر من ستين سنة على وصول بعض احزابه إلى السلطة واقعه يقول بأنه متكون من عدة طبقات في الداخل، فالحزب الذي يحتكر السلطة يشكل طبقة هي الطبقة الحاكمة، والجيش الذي يحتكر السلاح يشكل طبقة.[30]

ان الحل العلمي الذي تقدمه النظرية العالمية الثالثة هو «تدمير كل الطبقات عن طريق تدميرالاحتكار بجميع انواعه»[31] «وهذا بدون شك يطرح بديلاً للنظامين السائدين أي النظام الرأسمالي (الحر) الذي

كانت نتائجه ظهور الاستغلال والطبقات وبروز فوارق صارخة بين هذه الطبقات .. ومن نتائجه أيضا الحرب والاستعمار[32] وغيره من المساوىء التي لا نجد انفسنا في حاجة إلى سردها لأن مسألة فساد النظام الرأسمالي أصبحت لا يختلف حولها عاقلان.

ان احدى النقاط الاساسية التي لا يجب أن يفوتنا التركيز عليها هي مسألة الديمقراطية التي ينادي بها كل من النظامين السائدين فالمجتمع الرأسمالي يدعي بأنه المجتمع الديمقراطي الحر، والمجتمع الماركسي يجعل من الديمقراطية عموده الفقري الذي يناضل من أجل الوصول إليه .. ان الديمقراطية الحقيقية هي بدون شك حكم الشعب نفسه بنفسه، ولكن ما يحدث في النموذجين على العكس من ذلك تماما حيث تحل النماذج التمثيلية حزبية كانت أم برلمانية محل حكم الشعب، فنجد على سبيل المثال أن الاهتمامات بمسألة الديمقراطية في المجتمع الماركسي كلها منصبة على حماية السلطة للحزب الشيوعي لضمان بقائها في يده،

ويعتبرون أي محاولة لتخفيف الضغط على الجماهير في الدولة الماركسية خطأ وعملا بورجوازيا، واتجاها ليبراليا مضادا للاشتراكية، وهم مصرون ان تشكل المجالس الشعبية (السوفيتيات) من اعضاء الحزب فقط دون غيرهم من افراد الشعب[33] ان هذا النموذج يجعل السلطة تنحصر في 5% من افراد الشعب وهم الممثلون في الحزب الشيوعي بل ان العدد الفعلي الذي يحكم وبفعل التركيبة الهزيلة للحزب تتمثل في حفنة من افراد المجتمع يحكمون بقية المجتمع حسب رؤيتهم الخاصة وفلسفتهم الضيقة.

باختصار يمكننا القول بأن ما حدث في العالم على الصعيد الملموس هو تقلب،ولم يكن تغير حقيقي، تقلب انتقلت فيه السلطة من البورجوازيين في المجتمعات الرأسمالية إلى القيادات الحزبية والحكومية في المجتمعات الماركسية، تقلب انتقلت فيه ملكية المسكن أو البيت من يد اصحاب العقارات الرأسمالية إلى يد الحكومة الماركسية .. وحل الجيش الماركسي محل الجيش

الرأسمالي، وبقى الانتاج ملكا لرب العمل الجديد وهو الدولة الماركسية بدل الطبقة الرأسمالية وحلت الادارة الحكومية محل الادارة الخاصة[34] .. وهلم جرا.

ان ما تطرحه النظرية العالمية الثالثة هو النموذج الذي يحمل معه الحل النهائي لمشاكل البشرية التي تعذر حلها ووصلت إلى طريق مسدود في كل من النموذجين الماركسي والرأسمالي.

ان الثورة الشعبية هي مفتاح هذا النموذج وخطوته الاولى ومقومات تكوينه ودعاماته هي الديمقراطية الحقيقية التي يحكم فيها المجتمع نفسه بنفسه من خلال مؤتمراته الشعبية وتدار اموره من خلال لجانه الشعبية «فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان» فعلى المستوى العملي نطرح النموذج اللاحق كبديل لإحداث تنمية حقيقية .

ثالثا: النظرية العالمية الثالثة، عملية النمو والتقدم (النموذج الجماهيري):

بالنسبة لما يتعلق بسياسة اتخاذ القرار المجتمعي، الذي يعتبر التخطيط لاحداث التنمية احد جوانبها، نجد ان النموذج القائم في الجماهيرية يطرح نفسه كنموذج بديل للنماذج السائدة سواء أكان ذلك نموذج التخطيط المركزي أم نموذج السوق ... الخ .

ان فلسفة النموذج الجماهيري للتخطيط قائمة على عدة أسس اذكر منها:

أولا: قرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط لها، هي قرارات مجتمعة مصيرية تهم كل فرد من افراد المجتمع، ومن ثم فهو حق من حقوق الفرد في المجتمع الجماهيري بأن يشارك في اتخاذ القرارات التي تخص التنمية والتخطيط لها، هذا النموذج وكما هو مبين ـ يطرح نفسه كبديل للنماذج التي يتولى فيها فرد أو

حزب أو فئة معينة في المجتمع التخطيط، واملاء ارادتهم ورؤيتهم على بقية افراد المجتمع.

ثانيا: الخطط التنموية في نهاية المطاف هي وسائل لمقابلة احتياجات ومتطلبات الجماهير، فمن ثم يمكننا القول بأن اشراك الجماهير بحيث تصبح هي المقررة لتحديد الاحتياجات والمطالب، هو الطريق الصحيح لانها هي الادرى بمصالحها وبمتطلباتها.

ثالثا: احترام الذات الانسانية واحترام ارادتها واحترام قدرة الانسان ورغبته في تقرير مصيره تستوجب اشتراك كل افراد المجتمع في صنع القرارات المجتمعية التي تخص رسم السياسات العامة للمجتمع، بما في ذلك رسم الخطط التنموية والتخطيط لها.

أما على الصعيد العملي فتتم عملية اقرار الخطط التنموية على النحو التالي:

تتولى المؤتمرات الشعبية الاساسية التي يتواجد من خلالها كافة افراد الشعب العربي الليبي طرح احتياجاتها ومشكلاتها التي تواجهها وتتولى كذلك طرح ومناقشة

الامكانيات المتوفرة والكامنة، وتوضع هذه الامكانيات لمقابلة الاحتياجات في سلم تفاضلي، وتحال بعد أن تناقش بافاضة في المؤتمرات الشعبية الاساسية من قبّل كافة المواطنين الذين يقررون كل ما يتعلق بهذه الخطط ، إلى مؤتمر الشعب العام وذلك لاجل صياغتها، ليس إلا، حيث أن مؤتمر الشعب العام لا يستطيع زيادة أو حذف أو تعديل ما تقره المؤتمرات الشعبية الاساسية التي هي صاحبة السيادة في أخذ القرار. وبعد صياغة الخطة، ترجع إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية لاقرارها، وتحول إلى اللجان الشعبية التي تعتبر اجهزة منفذة لقرارات المؤتمرات الشعبية لكي تنفذ هذه الخطط.

وبالنسبة لدور اجهزة التخطيط الادارية والخبراء في هذا المجال فان دورهم في المجتمع الجماهيري يختلف عنه في المجتمعات الاخرى، ففي المجتمع الجماهيري لا يدخل اتخاذ القرار ورسمه ضمن اختصاصات هذه الاجهزة، حيث أن الجماهير من خلال مؤتمراتها الشعبية

هي صاحبة الحق الوحيدة في ذلك، ويقتصر دور اجهزة التخطيط على دور فني يساعد على برمجة الخطط وتقديم بعض التوصيات الفنية .. الخ.

لتوضيح ذلك يقول الكتاب الأخضر «يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية اساسية ويختار كل مؤتمر امانة له، ومن مجموع امانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية.. ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الاساسية لجانا شعبية ادارية لتحل محل الادارة الحكومية، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية. وتصير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تملي عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة. وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية».[35]

من خلال هذا النموذج قدم الكتاب الأخضر حلا نهائيا لمشكلة الديمقراطية، ومن خلال هذا النموذج تم تحقيق المجتمع الجماهيري الذي أصبح فيه المجتمع العربي الليبي الرائد لعصر الجماهيريات.

الباب الرابع

«مفهوم التخطيط الاقتصادي في المجتمع الجماهيري»

«دكتور أبو القاسم الطبولي»
جامعة قاريونس كلية الاقتصاد
بنغازي

يعتبر التخطيط الاقتصادي من أهم الأساليب المستعملة في الوقت الحاضر في أغلب اقتصاديات العالم ، بالرغم من اختلاف مضمونه واختلاف أسلوبه من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر .

ولقد جاء النظام الاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ليعطي مفهوماً جديداً للتخطيط الاقتصادي من حيث اتخاذ القرارات .. حيث / انه السائد في الأنظمة الأخرى هو النيابة في اتخاذ القرارات ، بينما يكون قرار التخطيط الاقتصادي في المجتمع الجماهيري ممثلاً لآراء ورغبات جميع أفراد المجتمع .

تعريف وماهية التخطيط الاقتصادي :

تزايدت أهمية التخطيط الاقتصادي ، وتعاظم دوره في

الوقت الحاضر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث فشلت آلية السوق في هذا المجال أي ـ تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في البلدان النامية .

فلقد طبقت البلدان الاشتراكية التي تعتنق المذهب الماركسي التخطيط الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية ، وحققت نجاحاً ملموساً في نموها (1) .

ويمكن تعريف التخطيط الاقتصادي على انه مجموعة الوسائل التي يتم بموجبها إخضاع سير القوانين الاقتصادية للمجتمع إلى الإدارة البشرية (2) .

وهذا يعني في الحقيقة ان الوحدات الاقتصادية تخضع لإدارة المجتمع على أن تكون هذه الإدارة واعية وكفوءة وذلك كبديل لآلية السوق أو ما يسمى باليد الخفية أو اليد السحرية التي نادى بها «آدم سميث» وذلك بأن الفرد حين يسعى لتحقيق مصلحته الفردية يمكن أن يسعى لتحقيق المصلحة العامة (3) .

فالتخطيط الاقتصادي عبارة عن نشاط اجتماعي يحدد بواسطته المجتمع .. أهدافه في مجال الانتاج والاستهلاك ،

وذلك بطريقة منسقة ومع عمل حساب للقوانين الاقتصادية الموضوعية ، وتحقيق تلك الأهداف بما يراه أفضل الظروف (4) .

كما انه يمكن تعريف التخطيط الاقتصادي بأنه ذلك الاستخدام الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية (5) .

وهذه التعاريف جميعها تتضمن ان العملية التخطيطية تتكون من أهداف .. قومية وأفضل الظروف لتحقيق هذه الأهداف أو بمعنى آخر هناك أهداف تتطلب وسائل استخدام كقوة الموارد لتحقيق هذه الأهداف .

ومن هنا يمكن القول بأن التخطيط الاقتصادي هو عملية لتنظيم الانتاج .. والتوزيع بالتالي فانه يختلف عن آلية السوق ، وهو التنظيم السائد في العالم الرأسمالي كوسيلة لحل المشكلة الاقتصادية .

فآلية السوق كانت كأسلوب لحل المشكلة الاقتصادية ولكن ظهور أسلوب التخطيط الاقتصادي كأسلوب لحل المشكلة الاقتصادية (خصوصاً في الدول النامية) ظهر

كنتيجة لفشل آلية السوق وبالتالي الوصول بالدول النامية خصوصاً إلى النمو الاقتصادي المرغوب .

وسنتعرض الآن لماهية آلية السوق وسبب فشلها :

آلية السوق :

يقوم جهاز الثمن التلقائي أو آلية السوق «آلية جهاز الثمن» على مبدأ .. المنافسة الكاملة .. الا انه لكي تكون هناك سوق للمنافسة الكاملة لا بد من توفر شروط معينة يمكن إجمالها في النقاط التالية :

1) كثرة عدد البائعين والمشترين بحيث لا يستطيع أي منهم التأثير في ظروف السوق .

2) تجانس السلع ، وذلك حتى لا يفضل المستهلك سلعة على أخرى وبالتالي يدفع في مقابلها سعر مرتفع .

3) المعرفة الكاملة من قبل البائعين والمشترين على ما يجري في السوق .

4) عدم وجود قيود من أي نوع في السوق .

ويقوم النظام الرأسمالي أصلاً على ما يسمى بالمبادرة الفردية وحرية الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج ، وان الفرد يعمل لتحقيق أكبر ربح ممكن أو أكبر إشباع .

فكل فرد اذن لا بد أن يعمل على تحقيق مصلحته الشخصية وفي سبيل تحقيق مصلحته الشخصية لا بد أن يقوم بتحقيق المصلحة العامة .

ونظراً لوجود مثل هذا الافتراض (الملكية الفردية لوسائل الانتاج) فان الفرد يمكنه التصرف بحرية ، وهذا يعني حرية الانتاج وحرية الاستهلاك .

ويمكن تفصيل ذلك بأن المنتج يستطيع أن يوظف موارده ، بحيث يحقق أقصى ربح ، والمستهلك له الحرية في أن يتصرّف بدخله بما يحقق أقصى إشباع ممكن .

وهنا تدخل باقي الشروط الأخرى التي ذكرناها في السابق . وهو ان جهاز الثمن التلقائي يحقق التوافق بين رغبة المنتج والمستهلك في تحقيق أهدافها .

فازدياد رغبة المستهلكين في الحصول على الشاي مثلاً عوضاً عن القهوة يعني ان هناك طلب متزايد على الشاي

وانخفاض في طلب القهوة وهذا يعني ارتفاع سعر الشاي وانخفاض سعر القهوة .. وبالتالي فانه يصبح هناك اتجاه لانتاج الشاي وذلك لأنه يكون مربحاً .. فأصحاب الموارد يقومون بتوجيه مواردهم من انتاج القهوة إلى إنتاج الشاي .. وهكذا إلى أن تتساوى رغبات المستهلكين مع ما ينتجه المنتجون .. وهنا يتحقق ما يسمى بسعر التوازن وهو السعر الذي تتساوى عنده الكميات التي يرغبها المستهلكون والكميات المنتجة من قبل المنتجين .

وهنا يفترض أن يتحقق أقصى إشباع للمستهلكين وأقصى ربح ممكن للمنتجين .. ويلاحظ ان جهاز الثمن التلقائي يؤدي إلى تعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة . فجهاز الثمن طبقاً لهذا النظام هو الذي يوجه القرارات الاقتصادية وهو الذي يعكس قرارات المستهلكين وهذا ما يسمى بسيادة المستهلك (6) وذلك لأن الموارد يتم توزيعها أو تخصيصها طبقاً لجهاز الثمن الذي يعكس رغبات المستهلكين .

فتوزيع الموارد على فروع الانتاج في الاقتصاد تتم طبقاً

لرغبات المستهلكين ولا يؤدي جهاز الثمن طبقاً لمناصريه هذه الوظائف فقط وإنما يحقق التوظف الكامل للموارد وتوزيعها الأمثل على جميع فروع الانتاج .

وطبقاً للنظرية التقليدية فإن جهاز الثمن يعمل تلقائياً ومن ثم يؤدي إلى التوظف الكامل للموارد وتوزيع هذه الموارد التوزيع الأمثل على مختلف أوجه استعمالها ، ويحقق في نفس الوقت أقصى ربح للمنتجين وأقصى إشباع للمستهلكين .

وإذا حدث أي خلل فان عوامل تلقائية تؤدي إلى عمل النظام بحيث يرجع الى حالة التوازن والسؤال الذي يطرح هو : هل يتحقق فعلاً هذا الوضع الأمثل ، ويؤدي جهاز الثمن أو آلية السوق الى التوزيع الأمثل للموارد ؟

هذا ما سنقوم بتفحصه فيما بعد :

فشل آلية السوق :

ان الواقع العملي يجيبنا بان شروط المنافسة الكاملة لا

تسود ، وكذلك لا يتحقق على أرض الواقع كل هذا الوضع الأمثل الذي لاحظته أو بمعنى آخر فان جهاز الثمن أو آلية الثمن أو آلية السوق لا تؤدي إلى تخصيص أمثل للموارد بحيث يحقق فائدة المجتمع ومصلحته ويرجع هذا الى الأسباب التالية :ـ

1) ان من مبادئ آلية السوق هو ان هذا النظام يؤدي بتوزيع الموارد .. بحيث يحقق التوظف الكامل لهذه الموارد في المجتمع ولكن في الحقيقة لا يمكن لآلية السوق أن تحقق التوظف الكامل لجميع موارد المجتمع (7) .. وما الأزمات الاقتصادية وخصوصاً أزمة الثلاثينات إلا برهان على ذلك ، كذلك وجود البطالة في كثير من الدول التي تطبق هذا النظام يدل على أن آلية السوق لم تحقق التوظف الكامل لموارد المجتمع .

2) ان كثرة عدد البائعين وكثرة عدد المشترين لم تتحقق على الواقع وخاصة في أسواق السلع حيث انخفض عدد الشركات مع التطاحن في سبيل الربح ونتج عن ذلك احتكار من قبل الشركات الكبيرة والمسيطرة على السوق .

وعقدت اتفاقيات فيما بينها لتحديد الكميات المنتجة والأسعار ، وقضت نهائياً على الشركات الصغيرة لتستأثر بسوق السلع ، وكذلك تحكمت في عوامل الانتاج وإعطاء أصحاب عوامل الإنتاج دخل أقل وذلك لتخفيض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن .. سعياً وراء زيادة الأرباح لهذه الشركات المحتكرة (8) ، وهذا أدى إلى انخفاض القوة الشرائية لغالبية الأفراد ومما أدى إلى تكدّس السلع وذلك لارتفاع أسعارها وبالتالي وجود كثير من الأزمات أو ما يسمى بالركود الاقتصادي .

3) لا يمكن لآلية السوق وجهاز الثمن التلقائي أن يكون مؤشراً حقيقياً للسلع الجماعية كالمنافع العامة مثلاً .. فارتفاع تكاليف مثل هذه السلع لا يشجع القطاع الخاص ـ الذي يبحث عن الربح أن يستثمر فيها ولذلك لا تتجه الموارد إلى مثل هذه المشروعات بالرغم من ارتفاع طلب الأفراد ورغبتهم في مثل هذا النوع من السلع نظراً لانخفاض الربحية في مثل هذه السلع الا أن المصلحة الجماعية تحتم وجود هذه السلع ... وهذا فقط يعطي مثالاً على ان آلية

جهاز الثمن في مثل هذه الحالة ـ لا يصلح كمؤشر لانتاج وتوزيع الموارد . .

وينطبق هذا الحال على مشروعات القاعدة الأساسية والتي تفتقر اليها معظم الدول النامية ، والتي تكون في العادة مرتكزاً أساسياً للتنمية الاقتصادية فمثل هذه المشروعات تتطلب رأس مال كبير وعائدها منخفض ، وبالتالي فان جهاز الثمن يكون عاجزاً عن توجيه الموارد إلى مثل هذه الأنواع من المشروعات (9) .

فجهاز الثمن اذن لا يصلح كمؤشر لتوزيع الاستثمارات على مشاريع التنمية الاقتصادية .

4) هناك ما يسمى بالوفورات الخارجية والتي تكون أساساً في الفرق بين التكلفة الخاصة أو التكلفة الاجتماعية أو الربح الخاص والفائدة الاجتماعية فمثلاً التقييم الذي ينتج عن آلية السوق وجهاز الثمن والذي يؤخذ في الاعتبار في العادة هي التكلفة الحدية والتي تتجاوز التكاليف الخاصة والتي لا يتحملها القائم بالنشاط بذاته وانما يتحملها الغير أو المجتمع ككل .. فلو تركنا للسوق وحده التقييم في هذه المجال ـ

فإن التكاليف ستقدر بأقل من قيمتها الحقيقية وهذا يؤدي إلى تبذير ـ الموارد (10) .

لهذه الأسباب جميعاً اتجهت كثير من المجتمعات حتى المجتمعات التي تأخذ من نظام آلية السوق منهجاً لحل المشكلة الاقتصادية الى منهج آخر هو التخطيط .. الاقتصادي .

التخطيط الاقتصادي
في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي :

بدأت الدول الرأسمالية ، ونظراً لفشل آلية السوق في حل المشكلة الاقتصادية في تطبيق فكرة التدخل الحكومي وذلك كإجراء إما للدفاع عن أفراد المجتمع من جراء الاحتكارات التي تكونت من جراء آلية السوق وإما لإعادة توزيع الدخل ولقد انتقلت هذه الدول من فكرة التدخل إلى التخطيط (11) ، ولقد اتخذت أسلوب التخطيط الاقتصادي في هذه الدول كمساعد لآلية السوق «إلا ان

البعض يرى بأن ما طبق في هذه الدول ليس خططاً وان اقتصاديات هذه الدول ليست مخططة لأنها في الواقع ما زالت اقتصاديات سوق يتخذ القرارات النهائية فيها ملاك وسائل الانتاج الذين يسعون للربح» لإشباع الحاجات وفي هذا الصدد يقول «تشارل بلتهيم» «ان الخطة في هذه الاقتصاديات تضاف إلى آليات وقوانين اقتصادية غريبة عن التخطيط وبالتالي لا يمكن أن يكون للخطة فيها دور حاسم حتى ولو أثرت قليلاً في مجرى بعض التطورات (12)» .

وبالرغم من النقد الذي يوجه للتخطيط في الدول الرأسمالية على انه ليس تخطيطاً بالمعنى المفهوم للتخطيط الاقتصادي ، الا ان اعتناق الدول الرأسمالية لفكرة التخطيط يعني دلالة واضحة على ان آلية السوق فشلت في السير بعملية التنمية الاقتصادية وبالتالي حل المشكلة الاقتصادية .

والتخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية ما هو الا عامل مساعد لآلية السوق وذلك لأن الدول الرأسمالية في الواقع تحتفظ بالمؤسسات الخاصة والملكية الخاصة لوسائل الانتاج وجهاز الثمن التلقائي . ويتم التخطيط عن طريق

الاغراء (أي إعطاء الرأسماليين إعانات مثلاً لكي ينفذوا الخطة) ولا يتم عن طريق الأوامر .. فالتخطيط ـ الاقتصادي في النظم الرأسمالية هو تخطيط ضعيف ومتردد وغير ذي فاعلية (13) .. وفي الواقع ان البعض لا يعتبر التخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية تخطيطاً بل هو برمجة اقتصادية LINEAR PROGRAMMING ويقوم مثل هذا التخطيط على مؤسسات لتنظيم الاقتصاد مثل لجنة التخطيط العام في فرنسا ومكتب التخطيط المركزي في هولندا ووظيفة هذه الأجهزة هو استخدام الأدوات الاقتصادية للمحافظة على العلاقات الرأسمالية في تلك الدول (14) .. ونظراً لأن هناك الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في هذه الدول فانها لا تستطيع أن تشمل جميع قطاعات الاقتصاد .

فالتخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية هو ما يسمى بالتخطيط التوجيهي وهو عبارة عن توصيات تقدّم للقطاع الخاص ، إلا ان القطاع الخاص قد يتغافل عن تطبيق هذه التوصيات اذا ما تعارضت مع مصالحه (تعظيم الأرباح) .

ومن هذا نستنتج ان التخطيط الاقتصادي في النظام الرأسمالي هو عبارة عن عامل مساعد لآلية السوق ، بل ان البعض يرى بان الاقتصاديات الرأسمالية ليس لديها تخطيط وذلك لغلبة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعوامل السوق الرأسمالية (15) ، الا ان الشيء الذي يجب ملاحظته هو ان التخطيط الاقتصادي أصبح مهماً وذلك لفشل آلية جهاز الثمن حتى في الدول الرأسمالية التي تعتنق هذا النظام وقد حاولت مساعدة هذه الآلية عن طريق التخطيط التوجيهي .

التخطيط في الدول الماركسية :

ان الاساس للتخطيط الاقتصادي في الدول التي تعتنق المذهب الماركسي هو ملكية الدولة لوسائل الانتاج بالرغم من العلاقة بين العمال والدولة التي هي علاقة أجير وصاحب عمل .

وتحدد مشروعات الخطط من قبل مجلس التخطيط ثم تعرض للموافقة عليها من قبل أعلى الهيئات «الإدارة»

وعلى أساس هذه الخطة الاقتصادية تقوم الوزارات .. والمؤسسات المختلفة بوضع الخطط لكل قطاع ، وتوزيع الواجبات على مؤسسات الإنتاج ـ والمشروعات التابعة لها (16) .

ويتولى عملية التخطيط في ظل هذا النظام هيئات حكومية بواسطة لجان التخطيط وعن طريق المنظمات الإدارية المسؤولة عن مختلف جميع هذه اللجان وهذه اللجان تصب في لجنة التخطيط للدولة التي هي مركز التخطيط لكل الدولة .

إلا ان هذه اللجنة (لجنة التخطيط للدولة) تتلقى توجيهات من الحكومة والحزب والتي تعبر عن آمال ورغبات جماهير الشعب .

فالوزارات بتحضير المقترحات بخصوص تنمية القطاعات الاقتصادية وترفع جميع هذه المقترحات الواردة إلى لجنة التخطيط للدولة التي تقوم بتحضير الخطط الرئيسية لتنمية الاقتصاد (طبقاً للتوجيهات) وتقدمها للحكومة للنظر فيها (17) .

وإذا ما وافقت الحكومة تقوم لجنة التخطيط للدولة بوضع خطوط رئيسية لخطة خمسية تقدّم إلى مجلس الوزراء الذي يدرسها ويغير ما يراه ضرورياً .

ويلاحظ هنا ان لجنة التخطيط العليا هي التي تقوم بإعداد الخطط الرئيسية من واقع مقترحات الوزارات وذلك بعد توجيهات الحكومة ، وهي تقوم بهذا نيابة عن الهيئات العليا في الدولة .

ولا تعتبر الخطة نافذة إلا بعد عرضها على المجلس الأعلى الذي يقوم بمناقشتها من خلال لجانه المختلفة وتصدر بها قانون يسمى بقانون خطة الدولة لتنمية الاقتصاد الوطني (18) .. ويلاحظ هنا ان هذا النوع من التخطيط في النظام الماركسي (الذي أخذنا نموذجاً له الاتحاد السوفياتي) يقوم أساساً على ان دوائر الحزب تشعر برغبات الشعب وطموحاته ومن ثم فانها هي التي تقرر أي إنتاج يمكن أن يحتاج إليه ويجب أن يُنتَج وما هي الحاجات التي يجب إشباعها وغيره فمثل هذه القرارات تتم من قبل اللجنة المركزية (المجلس الأعلى) وتعتمد من قبل مؤتمر الحزب .

وكما يلاحظ من الاستعراض السابق لعملية التخطيط في مثل هذا النظام بأن / معظم أفراد المجتمع فرضت عليهم آراء فئة معينة هي عبارة عن لجان وهيئات ووزارات قد لا توافق رغباتها رغبات أفراد المجتمع (19) ، وذلك لأن أفراد المجتمع لا يشاركون في العملية التخطيطية بإعطاء آرائهم في حاجاتهم وإشباعها ونوعية هذه الحاجات وذلك بافتراض ان المجلس الأعلى يعبر عن رغبات وآمال أفراد المجتمع .

التخطيط في المجتمع الجماهيري :

بعد أن رأينا في الصفحات السابقة ان التخطيط الاقتصادي في النظام الرأسمالي ان وجد فهو عبارة عن مساعدة لآلية السوق وجهاز الثمن التلقائي والتخطيط في النظام الماركسي يعبر عن رغبات وآراء فئة معينة من المجتمع هي لجان الحزب والوزارات وغيرها من اللجان التي تقوم بوضع مقترحات ودراسة الخطة .

ولكن في مجتمع جماهيري مؤسس على أساس سلطة

الشعب الأمر يختلف حيث ان الجماهير المكونة للمجتمع تقسم نفسها إلى مؤتمرات شعبية أساسية وهذه المؤتمرات الشعبية تفرز اللجان الشعبية ، وهذه اللجان الشعبية وظيفتها الأساسية هي تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية . والمؤتمرات الشعبية الأساسية هي التي تراقب هذه اللجان وتحاسبها وكل فرد في المجتمع عضو في المؤتمرات الشعبية ، وليس هناك أي فرد خارج هذه المؤتمرات وليس هناك من يمثله على الإطلاق أو يأخذ قراراً نيابة عنه .

ولكي تتحقق المساواة ويتخذ القرار السليم بعيداً عن التأثيرات المختلفة لا بد من إنهاء العلاقات الظالمة مثل رب عمل وعامل والمظاهر الأخرى التي تؤدي إلى سيطرة فرد على فرد آخر وفئة على فئة أخرى وذلك بتطبيق شركاء في الإنتاج مثلاً ومن هنا تتحقق الاشتراكية وهي توزيع الثروة على أفراد الشعب وتدمير العلاقات الظالمة بينهم .

ان الاشتراكية في المجتمع الجماهيري غيرت أيضاً من هدف النشاط الاقتصادي / بحيث أصبح الهدف هو انتاج من أجل إشباع الحاجات وليس نشاط غير انتاجي أو نشاط

يبحث عن الربح والادخار يتم من حاجة الشخص وليس ادخار زائد عن الحاجة .

ومن هنا فإن الأفراد في المجتمع الجماهيري يمكن أن يعملوا في منشأة اشتراكية كشركاء ويحصلوا على حصة من إنتاجهم أو في خدمة عامة ويتحصلون على دخل يكفيهم سد حاجاتهم نظير خدماتهم للمجتمع أو يعمل لنفسه في حدود اشباع حاجاته ودون استخدام الغير أو أن يكون عاجزاً وبالتالي يتكفل المجتمع بسد حاجته عن طريق الضمان الاجتماعي .

ففي مجتمع كهذا لا بد أن يكون هناك تخطيط وذلك لأن مثل هذا المجتمع لا يمكنه الاعتماد على اسلوب السوق وجهاز الثمن التلقائي .

ولكن التخطيط الاقتصادي في هذا المجتمع يختلف عن التخطيط الاقتصادي في النظامين الرأسمالي والماركسي حيث ان كل القرارات تتم عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية .. فالتخطيط الاقتصادي في مثل هذا المجتمع ينبع من القاعدة أي من أفراد الجماهير الذين هم أعضاء في المؤتمرات

الشعبية الأساسية وهم أدرى برغباتهم وآمالهم وطموحاتهم وبالتالي حاجاتهم الملحة .. فالتخطيط هذا فعلاً يعبر عن آراء الجماهير مباشرة لأن القرار صادر من هذه الجماهير هذا يعتبر اختلافاً جوهرياً عن أسلوب التخطيط / في النظامين السابقين .

فالقرار السياسي للتخطيط يصدر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية أما ترجمة هذه القرارات إلى خطة من الناحية الفنية فتتم من قبل اللجان الشعبية المختارة من المؤتمرات الشعبية الأساسية ثم تقوم أمانات اللجان الشعبية للتخطيط في البلديات بالتنسيق بين هذه القرارات من الناحية الفنية وترسل إلى اللجنة الشعبية العامة للتخطيط التي تقوم بالتنسيق بين البلديات المختلفة .

واللجان الشعبية للتخطيط يجب أن تجهز جميع الإحصائيات والبيانات عن قطاعات الاقتصاد المختلفة وتجميع هذه البيانات وتوفيرها أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية حتى تكون على بينة من الموارد المتاحة وتنفيذ المشاريع المختلفة .

وأهم قرارات التخطيط الاقتصادي التي يمكن أن تتم من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية هي قرارات الاستثمار واقتراح مشاريع لسد حاجات المجتمع وتخصيص مبالغ مالية للمشاريع المختلفة التي تتكون منها خطة التحول والتي تصاغ طبقاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية باحتياجاتها المختلفة .

وبالرغم من ان صياغة القرارات في خطة خمسية تتم عن طريق لجان مختصة الا ان هذه اللجان تضع هذه الخطة مسترشدة :ـ

أولاً : بقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وبالتالي توجيهات أفراد المجتمع ككل وليس توجيهات المجلس الأعلى أو حزب أو فئة معينة .

ثانياً : ان هذه اللجان هي في الواقع مختارة من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات الشعبية الأساسية هي التي تراقب هذه اللجان في تنفيذ قراراتها فاذا رأت المؤتمرات الشعبية الأساسية ان اللجان الشعبية حادت عن توجيهاتها وقراراتها فإن هذه المؤتمرات لها الحق في محاسبتها وقد

تسقطها وتنهي عملها . فاللجان الشعبية لا تستطيع بأي حال من الأحوال تغييراً سواء بالزيادة أو بالنقصان في قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية .

الخلاصة :

يمكن القول إذن بأن هناك اختلاف جوهري بين أسلوب التخطيط المتبع في النظام الرأسمالي وأسلوب التخطيط المتبع في النظام الجماهيري من حيث أسلوب التخطيط في النظام الرأسمالي يعتبر كمساعد لجهاز الثمن حيث ان العلاقات الاقتصادية القائمة تستمر كما هي في ظل النظام الرأسمالي فالملكية الفردية المطلقة وملكية وسائل الانتاج ، تكون حرة وبالتالي يكون الهدف من النشاط الاقتصادي هو البحث عن الربح وهنا لا توجه موارد إلى السلع الضرورية والملحة وذلك لأن الربح في مثل هذا المجال أقل بالرغم من أن مثل هذه السلع تطلب من أغلب الناس ولكنهم فقراء والقوة الشرائية لديهم أقل في حين انه توجد

الموارد لإنتاج السلع الكمالية ولكنها تطلب من قبل أفراد قلائل ولكنهم أغنياء وقوتهم الشرائية مرتفعة .

فالربح كمعيار هنا لا يؤدي إلى توزيع الاستثمارات التوزيع الأمثل وبالتالي تحقيق المصلحة العامة للمجتمع عوضاً عن مصلحة فئة معينة .

أما في المجتمع الجماهيري فإن أسلوب التخطيط يختلف عن ذلك لأن الهدف من النشاط الاقتصادي هو زيادة الانتاج وإشباع الحاجات بالنسبة لأفراد المجتمع يضاف إلى هذا ان أسلوب التخطيط هنا ينبئ عن علاقات اقتصادية جديدة .

كذلك يختلف عن أسلوب التخطيط في النظام الماركسي والذي فيه اللجنة المركزية للحزب هي التي تقرر نوعية الانتاج وتوزيع الاستثمارات واختيار المشاريع وتحدد أيضاً نوعية الحاجات التي يمكن اشباعها أولا .. ولا تأخذ في الاعتبار آراء ورغبات فئات كثيرة من أفراد المجتمع في حين ان أسلوب التخطيط في المجتمع الجماهيري يأخذ بعين الاعتبار رغبات وآراء كل فرد في المجتمع وذلك لأن كل فرد

في المجتمع هو عضو في المؤتمرات الشعبية الأساسية والتي تتخذ كل قرار للتخطيط وتختار اللجان الشعبية التي تنفذ قراراتها التخطيطية .

هوامش الباب الثالث

1 ــ راجع كتاب «التخلف والتنمية»، د. عمر محيى الدين، دار النهضة العربية بيروت، 1975 ، ص 6 وما يليها .

2 ــ الملامح الفسيولوجية في النظرية الاشتراكية ــ التأثير المتبادل بين الايديولوجية وعلم الاجتماع ــ عبد الباسط محمد، وغريب أحمد، المجلة الجنائية 3 سبتمبر 1967 ، مجلد .

3 ــ الصور الراهنة لعلم الاجرام الامريكي د. سمير نعيم أحمد، المجلة الجنائية القومية، نوفمبر 1970 م.

4 ــ علم الاجرام في البلاد الاشتراكية، علي حسن فهمي، المجلة الجنائية ــ العدد الثاني ــ 1968 م، ص 32 .

5 ــ التخلف والتنمية ، ص 8 .

6 ــ د. عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ــ الاتجاهات المحافظة في علم الاجتماع المعاصر ، الاتجاه الامبريقي، عالم المعرفة 1980 م، عدد 44 ص 190 وما يليها .

7 ــ دائرة المعارف العالمية ، المجلد الخامس، ص 505 ــ 506 .

8 ــ LATIN AMP. «UNDEVELOPMENT OR REVOLUTION & BY: ANDRE FRANK

9 ــ أحد المراجع الأساسية في هذا الجزء سيكون كتاب تقدم الفكر الماركسي ــ عرض ونقد وتأليف ــ الياس فرح دار الطليعة بيروت، طبعة رابعة 1978 م.

10 ــ التخطيط للمجتمع، مفاهيم مدخلية واحدة ــ تأليف متعب مناف ــ منشورات قاريونس 1978 م ص 29 .

11 ــ الجوانب الفكرية في مختلف النظم الاجتماعية، د. فؤاد زكريا ــ جامعة عين شمس، 1971 م،

ص 57 ـ 58 .

12 ـ الجوانب الفكرية ، ص 14 .

13 ـ التخطيط 3 ـ 14 .

14 ـ التخطيط .

15 ـ راجع الدراسات الحديثة ودراسة التنمية والتخلف كتاب ودراسات في التنمية والاشباع ـ سيد الحسيني ـ عاليا شكر ـ وآخرون .

16 ـ W. W. Rostow, The Stages of Economic Growth: (1)
A. NON Comunist Manifisto, Cambridge Unv. Press, 1960

17 ـ DYNAMICS OF SOCIAL CHANGE, HOWARD SEDSAM OTHERS, (2)
INTERNATIONAL PORLISHMY CO. MC. 1970 PP. 138—147

18 ـ لتفصيلات أكثر راجع بحثنا تحت عنوان النظرية العالمية الثالثة والتغير الاجتماعي ندوة بلغراد 1982 م المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ص 417 ، ص 426 .

19 ـ كتاب الايديولوجية السوفيتية المعاصرة الجزء الثاني، ص 299 .

20 ـ كتاب الايديولوجية السوفيتية المعاصرة، الجزء الثاني .

21 ـ كارل ماركس الجزء الثالث من رأس المال .

22 ـ الايديولوجية السوفيتية .

23 ـ المؤلفات الكاملة، الجزء الرابع .

24 ـ المختارات ، الجزء الأول ، ص 601 .

25 ـ الايديولوجية السوفيتية المعاصرة ، الجزء الثاني، ص 182 .

26 ـ المختارات ، الجزء الأول ، ص 492 ـ 495 .

27 ـ الايديولوجية السوفيتية المعاصرة ، الجزء الثاني ، ص 183 .

28 ـ المراحل ضرورتها وعدمها سلسلة الشروح رقم (2) ص 3 ـ 4 نشرة (الزحف الأخضر)

29 ـ المراحل ضرورتها وعدمها سلسلة الشروح رقم (2) ص 4 .

30 ـ المراحل ، ص 17 .

31 ـ المراحل ، ص 18 ـ 19 .

32 ـ العالم يتقلب ولم يتغير من سلسلة الشروح (1) ص 44 ـ 45 .

33 ـ العالم يتقلب ، ص 45 .

34 ـ العالم يتقلب ، ص 47 .

35 ـ الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، ص 48 ـ 49 .

هوامش الباب الرابع

1 ـ عبد القادر محمد ابو دقة، التخطيط الاقتصادي اسلوب الادارة في الاقتصاد الوطني، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1979 م، ص 3 .

2 ـ نفس المرجع السابق ، ص 28 .

3 ـ نفس المرجع السابق ، ص 28 .

4 ـ شارل بلتهيم ، التخطيط والتنمية، ترجمة اسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، مصر 1966 م، ص 10 ، 11 .

5 ـ عمرو محيى الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1972 م، ص 251 .

6 ـ ان انصار النظام يرون بأن سيادة المستهلك تكمن في ان تفضيلات المجتمع ككل تستخلص من تفضيلات افراده .. ولكن يجب النظر الى سوء توزيع الدخل الذي يسود المجتمع وبالتالي فان تصويت افراد معينين «بالقوة الشرائية» اكبر من تصويت جل افراد المجتمع فاصحاب الدخول المنخفضة ليس لهم أي دور في توجيه الانتاج الا اذا تدخلت الدولة واعادت توزيع الدخل كذلك تأثير الاعلان على المستهلك وجعله يهمل السلع الجماعية ويقبل على السلع الخاصة، لمزيد من التفاصيل ارجع الى عبد الفتاح قنديل «اقتصاديات التخطيط» مكتبة غريب، القاهرة، ص 62 ، 68 .

7 ـ عمرو محيى الدين ، مرجع سبق ذكره .

8 ـ نفس المرجع ، ص 24 .

9 ـ عبد الفتاح قنديل ، اقتصاديات التخطيط ، مكتبة الغريب، القاهرة، ص 90 .

10 ـ غي كير ، التخطيط الاقتصادي ، ترجمة جواد محمد عبد الحليم، الجامعة المستنصرية، الطبعة الأولى، ص 51 .

11 ـ طبق اسلوب التخطيط في فرنسا وهولندا واليابان .

12 ـ شارل بلتهيم ، مرجع سبق ذكره، ص 8 .

13 ـ محمد حجيد، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية 1968 م، مكتبة الانجلو مصرية القاهرة، ص 14 .

14 ـ مجموعة اقتصاديي كلية الاقتصاد بجامعة موسكو، التخطيط الاقتصادي الاشتراكي، ترجمة د. محمد عزيز، مجلد (1) ص 12 معدّ للطبع .

15 ـ نفس المصدر السابق .

16 ـ نفس المصدر السابق .
17 ـ نفس المصدر السابق .
18 ـ نفس المصدر .
19 ـ د. صالح الميهوب، التخطيط في المجتمع الجماهيري «الندوة العالمية حول فكر معمر القذافي، الكتاب الأخضر» جامعة مدريد المستقلة من 1 الى 4 ديسمبر 1980 م الجزء الثاني، منشورات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر، ص 166 .

مراجع الباب الرابع

1 ـ شارل بلتهيم، التخطيط والتنمية، ترجمة اسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف بمصر 1966 م .
2 ـ عبد القادر محمود بودقة، التخطيط الاقتصادي، اسلوب الادارة في الاقتصاد الوطني مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر، الموصل 1979 م .
3 ـ عمرو محيى الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1972 م .
4 ـ عبد الفتاح قنديل، اقتصاديات التخطيط، مكتبة غريب القاهرة .
5 ـ غي كير، التخطيط الاقتصادي، ترجمة جواد عبد الحكيم، الطبعة الأولى، الجامعة المستنصرية 1978 م .
6 ـ محمد حجير، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة 1967 م .
7 ـ مجموعة من اقتصاديي كلية الاقتصاد بجامعة موسكو، التخطيط الاقتصادي الاشتراكي، ترجمة الدكتور محمد عزيز .
8 ـ صالح الميهوب، التخطيط في المجتمع الجماهيري، الندوة العالمية حول «فكر معمر القذافي، الكتاب الأخضر» جامعة مدريد المستقلة من 1 إلى 4 ديسمبر 1980 م، الجزء الثاني، منشورات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر .
9 ـ معمر القذافي، الفصل الثاني من الكتاب الأخضر، الاشتراكية، منشأة النشر والتوزيع والاعلان .
10 ـ محمد دويدار، اقتصاديات التخطيط الاشتراكي، الكتاب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية 1967 م.
11 ـ ALBERT WATERSTON, DEVELOPEMENT PLANNING LESSONS EXPERIENCE, THE JONES HOPKINS PRESS, BALTIMORE, 1965.

الثمن : دينار واحد